



مَجَلَّةُ الشَّيْخَةِ وَالذِّمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

ثبوت اللغة بالقياس عند الأصوليين

د. علي عبد العزيز العميريني

شعبان ١٤٠٧ هـ
أبريل/نيسان ١٩٨٧ م

السنة الرابعة
العدد السابع



بالقياس، وهذه المسألة لها أثر واضح في الفروع الفقهية، ولعل مما يعطيها أهمية أنها تبحث في كيفية جريان القياس، ومحاولة الاستدلال به، في إثبات الأحكام ونفيها في الأسباب والموانع والشروط ونحوها.

ولعل أهم ما في هذه المسألة، أنها تعطي تفسيراً واضحاً لاختلاف المجتهدين في حكم القياس على الحدود الثابتة بالنص، كحد السرقة وحد الزنا، إذ أن القائل بثبوت اللغة بالقياس يرى أن «قطع يد النباش»، و«حد اللواط» : ثابت بدلالة النص، وليس هناك حاجة إلى القياس الشرعي.

والناقي يرى التعزير فيهما، ونجد أن هذا الخلاف أصبح حقيقة مقررة، يؤخذ بقول الناقي كما يؤخذ بقول المثبت، والحكم بواحد منها حكم شرعي يقره القضاء، كما أقر الخلاف. وتتبع مظان البحث في هذا الموضوع - في كتب الأصوليين وأئمة اللغة - ومحاولة فهمها، وانتزاع ما يرتبط بالموضوع منها، مما يحتاج إلى دراسة مستفيضة جادة، على خلاف ما جرى عليه المتأخرون في التصنيف.

واني لم آل جهداً في تحقيق هذه المسألة وتحريرها وتنقيحها، كما أنني لم أدخر وسعاً في نقل المذاهب من أصولها، والجمع بين الأقوال المختلفة فيها، ومحاولة بيان الأثر العملي لهذا الاختلاف من الفروع الفقهية.

وقد استقام لي بمشيئة الله تعالى الكلام عن هذه المسألة، أن أقسمه إلى المباحث الآتية :-

- المبحث الأول : أقوال العلماء من ثبوت اللغة بالقياس.
- المبحث الثاني : ثبوت القياس في الحقيقة والمجاز اللغوي.
- المبحث الثالث : تحرير محل النزاع، في ثبوت القياس في اللغة.
- المبحث الرابع : أقوال الأصوليين والفقهاء في تحرير محل النزاع.
- المبحث الخامس : أدلة المجوزين لإثبات اللغة بالقياس.
- المبحث السادس : أدلة النافين لإثبات اللغة بالقياس.
- المبحث السابع : أثر اختلاف العلماء في هذه المسألة في الفروع الفقهية.

والله ولي التوفيق.

المبحث الأول أقوال العلماء في ثبوت اللغة بالقياس

أولاً : القائلون بالمنع :

ذهب الى المنع : أبو بكر الصيرفي وأبو الحسين بن القطان، وابن القشيري والكنيا الطبري، ونقله عن معظم المحققين، ونقله سليم الرازي في «التقريب» عن العراقيين وأكثر المتكلمين، واختاره ابن خويزمنداد - من المالكية^(١) -، ونقله الرازي في «المحصول» عن معظم الشافعية^(٢).

وصرح بالمنع : القاضي أبو بكر الباقلاني، في كتاب «التقريب» ونقله عنه المازري، والغزالي وغيرهما.^(٣)

ونقله ابن جني في «الخصائص» و«المنصف» وابن سيده في كتاب «القوافي» عن النحويين.^(٤)

وهو قول عامة الحنفية، واختاره «ابن الهمام» منهم، ونقله عن جمهورهم : الرازي في «المحصول» والأستاذ أبو منصور.^(٥)

واليه ذهب أبو الخطاب من الحنابلة^(٦).

وصرح بالمنع أيضا : إمام الحرمين في «البرهان» حيث قال : «والذي نرتضيه ان ذلك باطل، لعلمنا أن العرب لا تلتزم طرق الاشتقاق».^(٧)

(١) انظر : نهاية الوصول (٥١/١)، جمع الجوامع وشرحه (٢٧١/١)، البحر المحيط (١٣٣/١) ب، الأبحاح (٣٦/٣)، الفائق في أصول الفقه (بتحقيقنا) (٦٠/١).

(٢) انظر المحصول (٤٥٧/٢ ق/٢).

(٣) انظر المتخول (ص : ٧٢)، البحر المحيط (١٣٣/١) ب.

(٤) انظر : الخصائص (٣٥٧/١)، المنصف (٣٠٢/١) البحر المحيط (١٣٣/١) ب.

(٥) انظر : أصول السرخسي (١٥٦/٢)، ميزان الأصول - للسمرقندي (٦/٢٩)، المحصول (٤٥٧/٢ ق/٢)، قواعدها (١٨٦/١)، تيسير التحرير (٥٦/١).

(٦) انظر : المسودة (ص : ٣٩٤)، القواعد والفوائد الأصولية (ص : ١٢٠).

(٧) انظر : البرهان (١٧٢/١).

وصرح بالمنع - كذلك - الشيخ الغزالي، والرازي في : باب الأوامر والنواهي من المحصول،^(١) واختاره الأمدى وابن الحاجب^(٢). وهو مذهب جمهور المعتزلة^(٣).

* ثانياً : القائلون بالجواز :

نقل أبو الطيب الطبري وابن برهان وابن السمعاني عن أكثر الشافعية : جواز إثبات اللغة بالقياس، وهو قول أبي علي بن أبي هريرة وأبي إسحاق الاسفراييني وابن سريج، ونقله الأستاذ أبو منصور البغدادي في كتاب «التحصيل» عن نص الشافعي فإنه قال في الشفعة : «إن الشريك جاز» ، وقاسه على تسمية العرب امرأة الرجل : جازه، وقال ابن فورك : «أنه الظاهر من مذهب الشافعي، إذ قال : «الشريك جاز»، في مسألة : الشفعة، فقال : «أمرأتك أقرب إليك أم جارك»^(٤) ؟» .

وذهب إليه ابن التمار من المالكية، ونقله سليم الرازي عن البصريين من التحويين، وهو قول أبي إسحاق الشيرازي^(٥).

ونقل ابن جني في «الخصائص» : أنه قول أكثر علماء العربية : كالمأزني وأبي علي الفارسي، وقال ابن فارس^(٦) في «فقه اللغة» : أجمع أهل اللغة إلا من شذ منهم أن في لغة العرب قياساً، وهو قول ابن درستوية^(٧).

(١) انظر : المنحول (ص : ٧٢) ، المنصف (١/٣٢٣) ، نهاية السؤل (٣/٣٥).

(٢) انظر : الأحكام للأمدى (١/٥٧) ، مختصر ابن الحاجب وشرحه (١/١٨٣).

(٣) انظر : المحصول (٢/٢٠٧/٤٥٧).

(٤) انظر : اختلاف الحديث للشافعي - مطبوع مع الأم - : (٤/٦).

(٥) انظر : شرح اللمع (١/٦٥) ، بتحقيقا ، والبرهان (١/١٧٢) ، المنصف (١/٣٢٢) ، المحصول

(٢/٢٠٧/٤٥٧) ، الأيجاج (٣/٣٦) تيسير التحرير (١/٥٦) جمع الجوامع وشرحه (١/٢٧١) ، فواتح الرحموت

(١/١٨٥) ، شرح الكوكب المنير (١/٢٢٣).

(٦) انظر : الخصائص (١/١٠٩).

(٧) انظر : البحر المحيط (١/١٣٣/ب).

وقال الأستاذ أبو اسحاق الاسفراييني - في شرح كتاب : «الترتيب» : «تكلمت يوماً مع أبي الحسن بن القطان في هذه المسألة ونصرت القول بجواز أخذ الاسامي قياساً ، فقال : «من يقول بهذا يلزمه ما يلزم ابن درستوية ، قال : وكان ابن درستوية رجلاً كبيراً في النحو واللغة ، غير أنه كان يتهمه في دينه ، فقال ابن درستوية : «يجوز أخذ الاسامي قياساً إذا كان مما يقاس عليه ؛ فما أخذ واشتق معه من معنى فيه ، مثل (القارورة) - تسمى قارورة لاستقرار الماء فيها ، فكل ما في معناها يكون قارورة ، قيل : ويش تقول في الجُب ، يستقر الماء فيه ، هل يجوز أن يسمى قارورة ؟ قال : نعم ، فقليل : ماتقول في البحر والحوض ؟ ، فالتزم ذلك ، وركب الباب كله ، فاستبشعوا ذلك منه ، وشنعوا عليه»^(١).

ونسب الأمدى وابن الحاجب والشيخ صفى الدين الهندي القول بالجواز : الى القاضي أبي بكر الباقلاني ، ويرى الزركشي : أن ذلك وهم ، وأن الصحيح : ما صرح به في التقريب ، من المنع^(٢).

وحكى أبو الحسين بن القطان قولاً ثالثاً : أنه جائز ، إلا أنه لم يقع ، وكذلك : قال ابن فورك : «القائلون بالجواز : اختلفوا في الوقوع على جهين».

وقال ابن السمعاني في «قواطع الأدلة» : الأولى أن يقال : يجوز اثبات الاسامي شرعاً ، ولا يجوز إثباتها لغة ، وهو الذي اختاره «ابن سريج»^(٣).

ومحل الاستدلال والمناقشة من العلماء والقبول والرد من هذه الأقوال ، هما القول بالمنع ، والقول بالجواز ، وسوق أقتصر على بيان أدلة هذين القولين ، اذ هما اللذان اشتهرا عند الباحثين والكاتبين في أصول الفقه ، وبالله التوفيق .

(١) انظر البحر المحيط (١/١٣٣/ب).

(٢) انظر : الاحكام للأمدى (١/٥٧)، مختصر ابن الحاجب (١/١٨٣)، نهاية الوصول (١/٥١)، البحر المحيط (١/١٣٣/ب).

(٣) انظر : البحر المحيط (١/١٣٤/آ).

المبحث الثاني ثبوت القياس في الحقيقة والمجاز اللغوي

حكى ابن السبكي والزركشي عن بعض الأصوليين الفرق بين الحقيقة والمجاز فأجازوا القياس في حقيقة اللغة، ومنعوه فيما ثبت كونه مجازاً.

وأشار القاضي عبد الوهاب المالكي : إلى أنه ممنوع في المجاز بلا خلاف، وفرق بين المجاز والحقيقة بوجهين :-

- أحدها : أن المنع من القياس في المجاز : لا يوقع في ضرورة، لبقاء اسم الحقيقة، ولو منعنا القياس في الحقيقة لبقيت بغير اسم، وقد يحتاج إلى التعبير عنها، فيوقع منع القياس في ضرر، قال المازري - شارح البرهان لإمام الحرمين - : « هذا إنما يتم له في ذات لا اسم لها، أصلاً في لسان العرب ».

- الثاني : أن المجاز أخفض رتبة من الحقيقة، فيجب تميز الحقيقة عليه. وقد منع القاضي أبو الطيب القياس في المجاز، ونقل الزركشي في « البحر المحيط » عن بعضهم إجماع العلماء على أن المجاز لا يقاس عليه في موضع القياس^(١).

وتصور القياس اللغوي في الحقيقة : يظهر في قياس النبيذ - مثلاً - على الخمر، لمشاركته له في وصف الإسكار، فيطلق عليه اسم « الخمر » أيضاً، وكذا لفظ السارق يطلق قياساً على النباش، لمشاركته له في أنه أخذ مال الغير خفية.

وأما تصور القياس في المجاز، فكما لو استعملنا لفظ الدابة في الفرس، من حيث أنه من ذوات الأربع، فإنه مجاز لغة، لأن اللفظ لم يوضع في اللغة للمقيد بخصوصه، والعلاقة هي : التقييد. فإذا استعملناه في حيوان آخر من ذوات الأربع لتلك العلاقة، قياساً على المجاز الأول لوجود المناسبة بين اللفظ ومعناه كالأول، كان قياساً للمجاز على المجاز الأول، بجامع المناسبة بين اللفظ والمعنى فيهما.

وقد اعترض على هذا بما حاصله : أننا إذا اشترطنا سماع شخص العلاقة في

(١) انظر : جمع الجوامع وشرحه (٢٧١/١)، البحر المحيط (١/١٣٥).

المجاز يكون لهذا القياس فائدة، وإذا لم نشترط ذلك واكتفينا بسماع نوعها - كما هو الصحيح - فلا فائدة في هذا القياس، لأن باب التجوز مفتوح على مصراعيه، سواء جَوَّزنا القياس في المجاز أولاً. بل هو خارج - حيثئذ - عن محل النزاع، لأنه بمنزلة ما ثبتت تعميمه بالاستقراء.

والجواب : أنه يترتب على ذلك فائدة جلييلة وهي : أنا إذا جَوَّزنا إثبات اللغة قياساً، ورَّتب حكم على مجاز، وهناك مجاز آخر مشترك للمجاز الأول في المناسبة، تعدي الحكم إليه من غير حاجة إلى القياس الشرعي، بخلاف ما إذا لم نجوز إثبات اللغة بالقياس، وإن اكتفينا بسماع نوع العلاقة وهو أيضاً ليس خارجاً عن محل النزاع كما ثبتت تعميمه بالاستقراء لأن المجاز الثابت بطريق القياس على القول به يكون بمنزلة ما سُمع التكلم به، بخلاف ما إذا لم ينقل بالقياس، ولو اكتفينا بسماع النوع فإنه لا يكون بمنزلة ما سُمع التكلم به، بل غايته أنه يجوز في مقام آخر أن يستعمل هذا اللفظ في المعنى الثابت مجازاً، من أي شخص آخر، ولا يحتمل كلام صاحب المجاز الأول عليه.

ثم هو أخص من المجاز المبني على سماع نوع العلاقة، إذ لا يشترط فيه مناسبة المعنى للإسم، بل مداره على العلاقة بين المعنيين، أما هنا فالمسوغ فيه العلاقة مع مناسبة المعنى للإسم^(١).

وقد نقل البناني في حاشيته على جمع الجوامع عن بعضهم، أنه استشكل تصور القياس في المجاز، بأنه إن كان معناه : أنا إذا وجدنا العرب تجوزت بلفظ عن آخر، لعلاقة بين معنى اللفظ المتجوز به الحقيقي، ومعنى اللفظ الآخر المتجوز عنه، فلنا أن نتجوز بلفظ آخر، لوجود تلك العلاقة فيه. فهذا مما لا خلاف فيه، لأن العرب قد أذنت في ذلك ابتداءً، إذ المعتبر نوع العلاقة لا شخصها.

وإن كان معناه : أنا إذا وجدناهم تجوزاً بإطلاق لفظ على آخر لعلاقة بينهما - كما تقدم - فلنا أن نتجوز بإطلاق لفظ آخر على ذلك اللفظ المتجوز به، بأن يراد منه

(١) انظر : جمع الجوامع وشرحه بتقرير الشريفي عليه (٢٧٢/١)، نبراس العقول (١/١٩٩).

معنى ذلك اللفظ الذي تجوزت به العرب عن غيره لعلاقة بينهما، أي بين معنى اللفظ الذي تجوزت به العرب، ومعنى هذا اللفظ الثالث الذي نريد أن نتجاوز به عنه فيتوجه عليه حينئذ، أن القياس غير صحيح، لفقد شرطه، وهو : وجود علة الأصل، وهو اللفظ الذي تجوزت به العرب عن لفظ آخر. والعلة : العلاقة بينهما في الفرع، وهو هذا اللفظ الثالث، الذي نريد أن نتجاوز به عن اللفظ المذكور، الذي تجوزت به العرب عن لفظ آخر، إذ الموجود فيه العلاقة بينه وبين اللفظ المذكور؛ الذي تجوزت به العرب، لا بينه وبين اللفظ الأول، الذي تجوزت العرب باستعمال اللفظ المذكور فيه^(١).

ولا شك أن هذا مندفع بما تقدم في تصور القياس في الحقيقة، ونصوره في المجاز، ثم ان البناني : قد نقل استشكال بعضهم تصور القياس في المجاز، وتصرف فيه بما يُجوج إلى التكلف.

(١) انظر : عاشية البناني على جمع الجوامع (٢٧٢/١)

المبحث الثالث

تحرير محل النزاع في ثبوت القياس في اللغة

اختلف لعلماء في تقرير محل النزاع، وفي بيان ما اختلف فيه، لا فرق في ذلك بين المتقدمين منهم والمتأخرين، وما أثبتته المتقدمون في هذا المحل، يدرعهم عليه المتأخرون، ولا فرق في ذلك ايضا بين الأصوليين والفقهاء وبين أئمة العربية وتحرير محل النزاع قد يكون سهلا فيما اذا كان الخلاف بين الأصوليين وفقهاء، ولكنه يرداد تعقيدا فيما إذا شاركهم في هذا المبحث - باعتبارهم يبحثون في لقياس اللعوي - أئمة اللغة - إذ محل اسراع المتفق عليه بين الأصوليين والفقهاء لا يوفقهم عليه أئمة اللغة. وأن ما يعنيه أئمة العربية من القياس في اللغة، يختلف عما يعنيه الأصوليون والفقهاء.

ولن ألوحدها في إيضاح الأمر وإزالة عن مرد الفريقين في هذا المبحث، وبيان ما هو متفق عليه وما هو مختلف فيه.

اتفق العلماء على أنه ليس من محل الاختلاف ثلاثة أشياء :

الأول - أسماء الأعلام، فقد اتفق العلماء على امتناع حريان القياس في أسماء الأعلام، لأنها غير معقولة المعاني، ولا هي دائرة بدوران وصف في محققا، ومن المعلوم - بقياس فرع كَوْن لألفاظ معقولة المعاني، أو فرع كونها دائرة بدوران أوصافها في محققا، إذ لا يمكن الحق الفرع - لأصل، إلا بعد أن يعقل في الأصل معنى، هو عنة سسمية، أو وصف بدور الاسم معه وجودا وعدما، فهي كالأحكام التعددية التي لا يعقل معناها.

ومعنى ذلك أن أسماء الأعلام لم توضع لمعانيها العلمية للمناسبة بينهما، حتى يعمل قياس ماشاركها في تلك المناسبة عليها، وإنما وضعت لتمييز الأشخاص بعضها عن بعض عند العالم بوضعها، حتى أن من لم يعلم بذلك الوضع، لا يتمييز الشخص عنه باسمه عن غيره^(١).

(١) انظر : البحر المحيط (١/١٣٤/١)، نبراس العقول (١/١٩٨).

وقد نقل اتفاق العلماء عن عدم حريان القياس في أسماء الأعلام الأستاذ أبو
سحاق الأسفراييني، وأما في عهد الوهاب في «المحصى»، والمدرري في شرحه
برهبان إمام الحرمين، والأمدني وس الخاحب وصفي الدين الهندي واس السبكي،
فلو «والمعنى في ذلك كونه غير معلنه، فهي كخصوص ولا نعلن، وهذا
لا خلاف فيه»^(١)

وفي ذكر الصفي الهندي وابن السبكي وغيرهما اعتراضا على ذلك :
فقال الهندي في تقرير هذا الاعتراض «وان قلت قد يساع في العرف العلم
بأنه لشخص الساع في علم الأحكام شافعي الوقت، ويعلم الثاني، ولنا
في علم العربية سيويه الزمان، وليس ذلك إلا بطريق القياس، وإلا لم يحصل
مقصودهم، وهو المدح بذلك النوع من العلم»^(٢).

وقد أحاط الأمدني عن هذا الاعتراض بما يخصه أن لا سلّم أن ذلك
طريق لقياس ولم لا يجوز أن يكون طريق حذف مصروف، وأما مصروف إليه
مفهومه؟ والتقدير، أنه حفظ كتب سيويه، وعرف بعلم الشافعي وأبي حنيفة -
رحمهما الله تعالى.

سنّم أن ييس هذا الطريق، لكن لأسنّم أنه لا طريق له إلا القياس^(٣)

وقال صفي الدين الهندي «قوله إن لم يكن بطريق القياس لم يحصل
مقصود من المدح، قد لا سنّم، ولم لا يجوز أن يقال إنهم نوهوا فيه أنه بما اطلق
على لشخص المعين براء ذلك العلم مخصوص، فحيث نوهوا وجوده، أو أرادوا أن
يمدحوا الشخص المعين بوجوده، أطلقوا ذلك الاسم عنه، فعلى هذا التقدير يصير
لنقط من أسماء المصنفات بالعرف الظاهري، وإن كان حكما في صنه، وأطرد أسماء
الصفات - حيث توجد معانيها - ليس من القياس شيء»^(٤).

(١) انظر : الأحكام للأمدني (٥٨/١)، نهاية الوصول (٥١/١)، العنق في أصول الفقه (٦١/١)، الأبحاث (٣٦ ٣)

(٢) انظر : نهاية الوصول (٥١/١)، الأبحاث (٣٧/٣)

(٣) انظر : الأحكام للأمدني (٥٧/١٠)، نهاية الوصول (٥١/١)، الأبحاث (٣٧/٣)

(٤) انظر : نهاية الوصول (٥١/١)

وبعارة أخرى ، يجوز أن يكون هذا لاطلاق على سبيل الاستعارة ، لأنه من لأعلام المشتهرة بسوع وصفة كحاتم ، وأن يكون من قبيل التشبيه البليغ ، أي هذا من سيويه في علم النحو ، ومثل الشافعي وأبي حنيفة في علم الأحكام ويفترض بعض الفصلاء اعتراضاً على ما ذكرنا من هذا حيث يقول : إذا كان العلم مشتهراً بسوع وصفة ، وحاز التحور فيه على ما هو مقرر في علم البيان ، فهل يجوز أن يكون من محل الخلاف كباقي المحازات ؟ .

ويجيب عنه : بأنه لم يرد نص في ذلك ، ولكن الظاهر أنه يكون من محل الخلاف ، لأنه بالتأويل يصير اسم جنس^(١)

الثاني ما يثبت تعميمه لأفراده بطريق النقل عن العرب ، فلا يجري القياس في أسماء الماعلين والمفعولين ، وأسماء الصفات ، نحو رجل وأسامة ، ونحو القادر والعالم ، والصارب والمضروب .

يضاف إلى ذلك أن لقياس لاند فيه من أصل وفرع ، وهو غير متحقق فيما ذكر . إذ ليس جعل العصب أصلاً والعص فرعاً أولى من العكس ، ولا يجري فيه القياس ، فإطرادها ليس مستفاداً من القياس ، بل هو معلوم بالضرورة وطريق الوضوح^(٢)

قال الشيخ صفي الدين اهدي في «مبنة الوصول» ما معناه «لا يقال لم ينقل عن العرب أنهم وضعوا المعلم والمقدر والمريد وراء كل من قدم به العلم والمقدرة ولأرادة ، بل غاية ما يعلم منهم أنهم استعملوا هذه الأسماء في دوات موحودة في زمانهم ، متصفه بتلك الصفات ، وبناء عليه ، فالحق العائب هذه الأسماء في كونها دوات متصفة بتلك الصفات يكون بطريق القياس .

وهذا يظهر أيضاً ضعف قوهم . إنه ليس جعل العصب أصلاً والعص الآخر فرعاً أولى من العكس ، فإن الدوات التي كانت موحودة في زمانهم أولى بذلك من غيرها ، ويكون ما عداها أولى بالفرعية .

(١) انظر - نبراس العقول (١/١٩٨ ، ١٩٩)

(٢) انظر - الأحكام للأهدي (١/٥٧) ، نهاية الوصول (١/٥١) ، الإلهام (٣/٣٧) ، مختصر ابن الحاجب (١/١٨٣) ، الفائق في أصول الفقه (١/٦١)

ويقول حيوان عن ذلك : إن تناول لسان الحيوان بالأمر الذي حدثت بعده
يكون بطريق انقاس أيضاً إذ لم نقل عنهم بصراحته أنهم وضعوا لسان وراء كل
حيوان ناطق، ولا حيوان وراء كل جسم حساس متحرك بالإرادة، بل عديته أنهم
ستعملوه في لأفراد التي كانت موحودة في زمانهم من ذلك حسن، وحيثئذ يبرم أن
تكون كل اللغات قياسية، ولا قائل به.

وإن معوا لنقل بصراحته هنا معنا حسن أيضاً في أسماء الصفات، إذ كل واحد
منها معلوم الاطراد، وكيف يمكن أن يقال إن أسماء الفاعلين والمفعولين وأسماء
الصفات بطريق القياس؟ ومنه مختلف فيه بين العلماء، واطرادها متفق عليه بينهم،
والمتفق عليه غير مستفاد من المختلف فيه.

ورغم بعضهم أن أسماء الفاعلين والمفعولين وأسماء الصفات غير مختلف فيه بين
أهل العربية، إذ تنفوا على صحة الأحكام الاعرابية، وإلحاق لمختلف فيه بالمتفق
عليه بالعلمه حتى فيه، وذلك يدل على اتفاقهم على حريان القياس في اللفظ
ولكن سمى ذلك هم، لكن الحكم المستفاد من تعليل الأحكام الاعرابية وإلحاق
بخدمته فيه بالعلمه عليه بالعللة الموحودة فيه طي، لأن الطرق الدالة على علّة
أوصاف فيها نحو بدور والمطرود والعكس والمناسبة طيبة واطراد أسماء الصفات
والفاعلين والمفعولين قطعي، معلوم بالضرورة من كلامهم، فلا يجوز أن يكون
مستفاداً من القياس^(١).

الثالث ما ثبت تعميمه بالاستقراء وتشتع من أنه اللفظ العربية بكلام
عرب، كقوله كل فعل مرفوع، وكل مفعول به منصوب، فإن مثل هذه القاعدة
الكلية شئت بالاستقراء لكلام العرب، فكأنها مقررة لديهم وإن تكن معروفة لديهم
بهذه الاصطلاح الحدث بحدوث الاصطلاحات نحوية، فإذا رغبنا فعلاً لم نسمع
شخصاً من العرب لا يكون ذلك بطريق القياس^(٢).

(١)

(١) انظر - نهاية الوصول (٥١/١ - ٥٢)

(٢)

(٢) انظر مختصر ابن الحاجب وشرحه (١٨٣/١)، جمع الخوامع وشرحه (٢٧٣/١) دراس العقول (١٩٨/١)

قال ابن دقيق العيد . « ليس من محل الخلاف ما علم أن أهل اللغة وضعوه
للمعنى يشمل الحزنيات، فإنه لاحلاف في أن إطلاقه على الحزنيات ليس بقياس ولا
يجري أيضا فيما ثبت بالاستقراء ارادة المعنى الكلّي، وإن لم يُعلم بصهم على أن
الموضوع هو المعنى الكلّي مثال الأول قولنا رجل، والثاني قولنا الفاعل مرفوع والمفعول
مصوب... »^(١)

وقال ابن السككي في «جمع الخوامع» ما معناه : أن لفظ القياس يعني عن
إحراج مائتت تعميمه لأفراده بطريق النقل والاستقراء عن محل النزاع
ووجه ذلك أن الثابت تعميمه بالنقل أو بالاستقراء لا يتصور فيه قياس حتى
ينفى عن محل النزاع.

لا يقال إنه يُتصور فيه قياس بأنه يقاس ما لم يسمع رفعه بخصوصه على
ما سُمع، لأن ما لم يسمع شحوصه من العرب داخل في الكلية المقررة لديهم فحكمه
مستفاد من كلامهم بطريق الأصالة والنص، لا بطريق القياس، وإن مثله مثل ما لو
نص لشارع على أن كل مشكر حرام، ثم ظهر مسكر من مسكرات حديثا لم يكن
موجودا قبل هذا الرسم، وإن حكمة مستفاد من النص على الكلية الشاملة له لا بطريق
القياس^(٢).

وبعد أن اتفق العلماء من الأصوليين والمقهاء ونحوهم على عدم حريان القياس
في أسماء الاعلام وفيما ثبت تعميمه لأفراده بطريق النقل والاستقراء - احتلوا في محل
النزاع ما هو ؟ واحتلّت عباراتهم في التعبير عنه، وصال برأعهم في ذلك، لكسا بحد
أن اختلافهم في هذا الموضوع اختلاف في مدلول النقط، وبراغ حول العبارات ببحر
أحيانا عن التحديد والرسم لكثير من ألفاظهم وعباراتهم، بل بحد أن الباقي يصير
محل النزاع بما يعترف بفيه المثبت ويقرر المثبت محل النزاع بما يوقفه عليه المكر !

(١) انظر . البحر المحيط (١/١٣٤/ب)

(٢) انظر : جمع الخوامع وشرحه (١/٢٧٣)، دراس العقول (١/١٩٨).

المبحث الرابع

أقوال الأصوليين والفقهاء في تحديد محل النزاع

كما اختلف العلماء في تفسير محل السراع، اختلفت عباراتهم في الوضوح ولشمول وفي الدلالة على المطلوب، لا فرق في ذلك بين المتقدمين منهم والمتأخرين.

أولاً : أقوال المتقدمين :

يقول أبو إسحاق الإسفراييني بعد حكايته للحلاف : «واتفقوا على أن ما حدث بعدهم مما لم يصعوا له اسماء ولم يكن عندهم، فلم يعرفوه في وقتهم، فلما أن سمي» قال «واحلف أصحابنا على كفيته فقال من حور أحد الأسمي قيسا. أن نقيس ما لم نعرفه بتقريبه إلى ما يشبهه، فيكون ذلك على لسان العرب بأصلها، وفاء من متبع منه أنا سمي به شئنا، للحاجة إلى الداعية إليه، ولا يكون ذلك من لغة العرب، ولكنه كما يعرف من كلام القُرس للحاجة».

ويقول أبو بكر صيرفي «القياس لا يكون إلا على عنة، ولأسماء لا قياس فيها وإنما العنة كالحد لشيء والعلم عليه، والحاصل أن صورة مسألة في كل محل يصح الحري فيه على مقتضى الاشتقاق، ولم يظهر من أهل الدعة منه قصد القصر أو التعدي، كتسمية عصير العنب خمرًا، من المخامرة أو التخمير^(١)».

وحمل القاصي أبو بكر الدقلاي في كتابه «الإرشاد» محل الحلاف ما إذا أريد بحق الأسماء الدعوية بقياس لعوي، أو الأسماء الشرعية بقياس شرعي، قال «فإن أريد الحق به بقياس شرعي لم يُحر قطعا، لأن الأسماء الدعوية لا سابقة على الشرع، فلم يصح إثباتها بعلل شرعية».

(١) انظر البحر المحيط (١/١٣٥)

حيث
وطي
يُثبت
الشر

الأبوا

قسم

«وهذا

كان

امتنع

القياس

القياس

إلى ما

أو يح

قياس

احتل

بحد

عن د

١ (١)

٢ (٢)

٣ (٣)

وهذا المسلك للفاضي أبي بكر يقرره بشكل أوضح من الصانع في «العدة» حيث يقول . «يمنع إثبات الاسم اللغوي بقياس شرعي ، مثل أن يثبت فيمن وطيء لعلام يسمى رباً ، لأنه وطء في فرج لأن الأسماء اللغوية سابقة للشرع ، فلا يثبت به ، وإن الاسم الشرعي يجوز إثباته بقياس شرعي مثل تسميته هذه الأفعال الشرعية : صلاة^(١)» .

ودكر إمام الحرمين أن الخلاف في الأسماء المشتقة دون الحومد ، وأسماء الأنواع والأحاس ، وبارعه بعضهم بأن المشتقة قد نقل عنها في العرب ثلاثة أقسام قسم طردوه فيه الاشتقاق ، وقسم معوه فيه ؛ وقسم لم يعدم هل طردوه أو معوه ، قال «وهذا موضع الخلاف ، أما الأولان : فلا يتصور فيهما نزاع ، لأننا إذا علمنا الاشتقاق كـ هذا مأخوذاً من النقط ، لا من طريق القياس ، وإن علمنا المبع من طرد الاشتقاق امسح بقياس ، لئلا يلتحق بلمعتهم ما ليس فيها ، فتعين أن يكون محل الخلاف في القسم الثالث ووجه المبع أنا إذا تمسكنا في أهم أحاروا الاطراد ومعوه ، فتعين أحد انفسهم لاسيما به إلا السمع ، ولم ينقل لنا عن العرب سمع^(٢)» .

وأخيراً يقول العراقي في «المحول» «ومحل النزاع القياس على عبارة تشير إلى معنى آخر ، وهو حائد عن مبع القياس ، كقولهم للحمر حمر ؛ لأنه يحامر العقل أو يحمر وقياسه أن يقال يحامر أو يحمر ، فهل تسمى الأشرة المحامرة للعقل حمرًا قياساً ؟ وكذا قولهم : استحق البعير فهو حق ، فإنه مشتق^(٣)» .

وساء على ما تقدم من قول للمتقدمين من الأصوليين ولقضاء بعد فهم احسنوا في بيان ماهية ما هو مختلف فيه وتحديد محل النزاع ، وساء على هذا الوضع نجد لاختلافهم ثلاثة اتجاهات :

الأول يرى أن محل النزاع هو الأسماء المشتقة ، وأطلق إمام الحرمين التعبير عن ذلك دون تحفظ ، سيما بعد أن عبارة أبي بكر الصيرفي تفيد محل النزاع في الأسماء

(١) لبحر المحيط (١/١٣٤/ب)

(٢) البرهان (١/١٧٣)

(٣) انظر : المحول (ص ٧١)

المع
للم
فان
المع
حد
الإ
بدل

المشتقة فهو يقرر أن الاختلاف إنما هو في الأسماء المشتقة التي لم يظهر من أهل اللغة
أطرد الاشتقاق فيها أو المع ، وبعبارة أوضح ، لم يظهر منهم قصد الفصر أو التعدية
الثاني يرى أن محل النزاع ، إنما هو ما حدث من الأسماء عما لم يضعوا له
أسماء ، كما هو طهر عبارة أبي إسحاق الإسفراييني ، ويقرر الشيخ الغزالي أن محل
سرع ، القياس على عبارة تشير إلى معنى آخر ، وهو حائد عن مذهب القياس
الثالث وهو الاتجاه الذي يترجمه أبو بكر الباقلاني ، حيث يرى أن محل النزاع
هو ما يقياس للمعوي فقط ، أو الشرعي فقط ، بمعنى إلحاق الأسماء للمعوية بقياس
لمعوي ، أو الأسماء لشرعية بقياس شرعي ، وما عداها لا يجوز قطعاً
ويعتبر بين القياس الشرعي والقياس للمعوي ، أن القياس في اللغة يكون
الجامع فيه مجرد ماسة بين المعنى والمنط الأصل ، والقياس الشرعي ؛ يكون الجامع
فيه علة بين المعنيين^(١) .

ونص
معاد
تلك

ثانياً : أقوال المتأخرين

محاو
المتن
له ر
السر
المتن

الوضع المشوش محل سرع في عبارات المتقدمين لانه عند المتأخرين غاية
ما يحده في التعبير عن محل النزاع في كتب المتأخرين أن بعض عباراتهم أوضح من
بعض ، وسأذكر ما يوضح ذلك من عباراتهم مقتصرًا على بعضهم ، إذ أنهم يتفقون
غالباً في المراد .

يقول لأمدني في الأحكام : وإما الخلاف في الأسماء الموصوعة على مسمياتها
مسلمة لمعد في محاتها وجوداً وعدماً ، وذلك : كإطلاق اسم الخمر على السيد بواسطة
مشاركته للمعتصر من اللعب في الشدة المطربة المحمرة على العقل ، وكإطلاق اسم
لسارق على لئس ، بواسطة مشاركته للسارقين من الأحياء في أحد المال على سبيل
الخفية ، وكإطلاق اسم الراي على اللانط بواسطة مشاركته للراي في إيلاح الفرج

(١)
(٢)
(٣)

(١) انظر : جمع الحوامع وشرحه (٢٧٢/١)

المحرّم

ويقول الصفي الهندي وابن السكّي : إن الرّاع إمّا هو في الأسماء الموصوعة للمعاني المحصورة ، الدائرة مع الصفات الموحودة في المسمى وحوّدا وعدماً ، كالخمر فإنها اسم للمسكر المعتصر من العنب ، وهذا الاسم يدور مع وصف الاسكار ، فإن المعتصر من العنب لما لم يكن في الأول مسكراً لم يسمّ حراً ، بل يسمى عصيراً ، فإذا حدث فيه وصف الاسكار سمي بالخمر ، ثم إذا زال ذلك الوصف عنه زال عنه ذلك الاسم ، ويسمى باسم آخر وهو الحَلّ فهل يجوز أن يقاس عليها السيد في كونه مسمى بذلك الوصف لمشاركته بها في وصف الاسكار أم لا ؟ فيه خلاف^(١)

وعبارة الاسوي - في هذا المقام - أوضح من عبارة الهندي وابن السكّي ، ونصّها : « وإنما محل الخلاف في الأسماء التي وصفت على الذوات ، لأجل اشتهاها على معدن ماسة للتسمية يدور معها الاطلاق وحوّدا وعدماً ، وتلك المعاني مشتركة بين تلك الذوات وبين غيرها^(٢) » .

وهذا الاختلاف في تحديد محل الرّاع بين المتقدمين والمتأخرين يظهر أثره في محاولة الاحتجاج للناسي والمشت ، ومحاولة الترحيح بينهما ، لكنا نرى أن محل الرّاع المتفق عليه بين الأصوليين وأئمة اللغة : إمّا هو في تسمية مسكوب عنه باسم الحاق له بمعنى سمي بذلك الاسم لمعنى تدور التسمية به معه وحوّدا وعدماً .

ولعل هذا ما عناه أبو بكر الصيرفي وإمام الحرمين في محاولتهما تحرير محل الرّاع ، وتبعهما عليه كثير من المتأخرين كالإسوي وابن السكّي وغيرهما ، وهو أيضاً المتفق عليه بين أئمة العربية وعلماء الأصول .

(١) الاحكام للأمدّي (٥٧/١)

(٢) نظرية لوصول (٥٣) ، معاش في أصول اللغة (٦١/١) ، الإيجاح (٣٧) ، دراس المعون (١٩٩)

(٣) الطر : نهاية السؤل (٣٥/٣)

المبحث الخامس أدلة المجوزين لإثبات اللغة بالقياس

احتج المجوزون لإثبات اللغة بالقياس بعدة أدلة منها :-

الدليل الأول ذكره الامام الرازي في المحصول، قال في تقريره ما معناه «أما إذا رأينا أن عصير العنب لا يسمى حمرا قبل الشدة الطارئة، فإذا حصلت هذه شدة سمي معها حمرا، أما إذا زالت الشدة مرة أخرى زال الاسم - والدورن يفيد طن العلية فيحصل طن أن العلة لذلك الاسم هي الشدة، ثم رأينا حصول الشدة في السيد حصل طن أن علة هذا الاسم حاصلة فيه، فيحصل طن أنه سمي بهذا الاسم، وإذا حصل هذا الطن، وعلمنا أو طسأ أن الخمر حرام، حصل طن أن السيد حرام، والظن حجة فوجب الحكم بحرمة النبيذ^(١)».

وعادة يصفي اهدي تلخص هذا الدليل بما محصله أن الاسم يدور مع لوصف وجودا وعدم - وهذا هو الدورن - والدورن يفيد طن لعلية فيحصل بذلك طن أن العلة لتلك التسمية هو ذلك الوصف، فأيضا حصل ذلك الوصف حصل طن كونه مسمى بذلك الاسم - وحينئذ يلزم أن يثبت لتلك المحال الأحكام المرتبة على ذلك الاسم^(٢)

وقول الرازي في الدليل الذي ذكره . «وإذا حصل أنه مسمى بهذا الاسم وعلمنا أو طسأ أن الخمر حرام . . .» رائد عن القياس في اللغة، وأما ذكره لرازي لبين فاشدة وحلاصه ذلك أما إذا حوربا إثبات اللغة بالقياس كان المقيس بمرلة مسمع التكلم به، وكان منصوفا على حكمه بالنص على حكم المقيس عليه من غير حاجة إلى القياس الشرعي^(٣).

(١) انظر : شرح المص (١/٦٩) ، التنصرة (ص : ٤٤٥) ، الزهراء (١/١٧٢) ، المحصول (٢/٦٣/٤٥٧)

(٢) نهاية الوصول (١/٥٣)

(٣) انظر : الاحكام للأملدي (١/٥٨) ، الانهاج (٣/٣٧) مختصر ابن الحاجب وشرحه (١/١٨٤) ، تيسير التحرير

(٥٧/٧) نهاية السؤل (٣/٣٥).

وقد قال بعض من اعتنى بكلام اليبضاوي : إن الأقرب في ماقصة هذا الدليل أنه يشترط في الدوران صلوح العلية ، وهو مجموعها فان عمدة إطلاق اللفظ على المعنى حقيقة هو الوضع .
وقد يجاب عن ذلك بأن مذكرا إما يتم لو كان رعاية المعنى لصحة الإطلاق ، وهو مجموع . بل هي للوضع ، إذ قد يراعى فيه لترجيح الاسم على غيره ، في تخصيصه من بين الأسماء بالمعنى^(١) .

الجهة الثانية

أنه يرد على المقدمة الكبرى ؛ أنه يلزم من تعليل التسمية تعديتها ، إلا إذا أذن الوضع ، ولو اضع لم يُعرف فصلا عن معرفة إداره في هذه التعدية .
وقد أحيب عن ذلك بأن الواضع هو الله تعالى . وقد أدن بالقياس مطلقا . واعتُرض على ذلك بأنه على التسليم بأن الواضع هو الله ، فلا يسلم أنه أدن بالقياس مطلقا ، وإما ورد منه التعبد بالقياس في الشرعيات فقط . وعموم قوله تعالى ﴿ فَاعْتَبِرُوا يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ لم يثبت في القياس الشرعي فضلا عن شموله للقياس في اللغة^(٢) .

وقد اعتُرض الصفي الهدي على دليل المجوزين من وجهة أخرى ، قال : «ولئن سلمنا أنه يفيد طن العلية ، لكن إما يلزم من علية ذلك الوصف حواز إطلاق ذلك لاسم ، حيث ثبت ذلك الوصف ، أن لو ثبت أن علية ذلك الوصف جعل الشرع ، فإن بتقدير أن تكون عليه جعل العبد ؛ لم يلزم ذلك فان الحكم لا يطرده باطراد ما يجعله العبد علة .

ألا ترى أنه لو قال لو كي له : «اعتق غانبا لسواده ، ولعله فيه هي السواد لا غير ، وقس عليه» .

(١) انظر : شرح مناهج اليبضاوي للبدخني (٣٣/٣) .

(٢) سورة احقر - ٢ .

(٣) انظر : نبراس العقول (٢٠٢/١) ، الاحكام للامدي (٥٩/١) .

* الدلائل

المعاني
ولم يشهد
وستمر
لكونه و

لدليل
لا ركة
لنسوية
في إنائه
نحو ال

بطريق
وكذلك
من المعاد

ظني ، لا
واطراد

وقال الإمام الرازي في الخواب عنه «أنا نبي أن البعدت توقعية» ، وهو مخالف لما قدمه في باب اللغات ، فإنه اختار التوقف لا التوقيف^(١) .

وقد أورد شارح «مباح الصاوي» على هذا الدليل أنه مقصور بقصد إحليل مثل القدرورة ، فبها وصفت لترحاحة لاسفرار الماء فيها ، وهذا المعنى حاصل في الحياض والخواهي ونحوها ومع ذلك لا تسمى بهذا الاسم^(٢) .
وأجاب ابن الحاجب عن هذا الدليل بما فسر العصد - شارح المختصر بالمعارضة على سبيل القلب .

والمراد أن ما ذكره من أحاز ثبوت اللعبة بهذا الدليل - وأن دل على حوار اثبت لبعده بالقياس ، ساء على عدة لظن بعلية المعنى - فعدنا ما يسميه ، ساء على إقامة الدليل على عدم عليته ، وكما كان استدلالكم ، فكذا استدلالنا فيكون معارضة على سبيل القلب .

وقد اعترض الشارح العصد على هذا الخواب بما محصده أن الدوران بعيد طر لعيه لا مجرد اعتبار المدار في العلية ، وحيث يحصل طر عليه كل من المشترك والخصوصية ، على تقدير ثبوت المدارية وجودا وعدمه ، ولا يلزم كون مشترك حرة عدة .

ويقول الشارح أيضا : إن كلام ابن الحاجب في هذا المقام محتمل حدا ، وذلك أنه جعل المذكور في معرض الاستدلال منقصة لدليل اثبت ومعه : أن لا سلم أن عليته المشترك ليست أولى من عدم عليته حتى يلزم الإثبات بالمحتمل .

ومثل ذلك - أيضا - المذكور في معرض الخواب ، أي لا نسلم أن الدوران يدل على ما ذكرتم من هو أمرة عيه ، كما هو أمانة على غيره ، من غير ترجيح لأحد المحتملين^(٣) .

(١) نظر . المحصول (٢/٢٩/٤٥٩)

(٢) انظر المحصول (١/١٥/٢٤٣) ، نهاية السؤل (٣/٣٥) الإيهام (٣/٣٨)

(٣) انظر نهاية الوصول (١/٥٤) ، نهاية السؤل (٣/٣٦) ، دراس العقول (١/٢٠٢)

(٤) انظر مختصر ابن الحاجب وشرحه (١/١٨٥)

(١) انظر

(١)

(٢) انظر

* الدليل الثاني

وهو الذي اعتمد عليه المارري وأبو علي الفارسي في حريان لقياس في
البعث، أنه لاختلاف بين أهل العربية أن كل فاعل مرفوع، وكل مفعول منصوب،
ولم يثبت ذلك إلا بالقياس، لأنهم رفعوا بعض الفاعلين، ونصبوا بعض المفعولين
وستمروا عليه في كلامهم، ولم تختلف عاداتهم في ذلك، فعلم أنهم إنما رفعوا الفاعل
لكونه فاعلاً، ونصبوا المفعول لكونه مفعولاً، وإلحاق غيره به بطريق القياس^(١)

ويصرب الشيخ الشيرازي لذلك مثلاً من الشرع فيقول بعد ذكره لهذا
بدليل، وهذا بطر استدلالاً في الشرع بالأصول المخررة فيه، كقول في الخيل أنه
لاركة فيها لأنه لاركة في ذكورها لأنها استقرأنا أصول الشرع، فأبناها موضوعاً على
لسوية بين الذكور والإناث، في يجب الزكاة واسقاطها، فما وجبت في ذكوره وجبت
في إناثه، وما لم تجب في ذكوره لم تجب في إناثه، فعرضا الخيل على ذلك فأبناها لا
تجب الزكاة في ذكورها، فقلنا : يجب أن لا تجب في إناثها^(٢).

وأجيب عن هذا الدليل بوجهين :-

الأول أن تناول مذكوره للأفراد التي حدثت بعد زمن أهل العربية إنما هو
بطريق الاطراد، لا بطرق القياس، وحريران ذلك في أسماء الفاعلين والمفعولين،
وكذلك أسماء الصفات محض فيه، واطرادها متمق عليه، والمتمق عليه غير مستعاد
من المختلف فيه.

وثن سلم : أنه غير مختلف فيه على ما زعم بعضهم لكن الحكم المستند منه
طبي، لأن الطرق الدالة على علية الوصف فيها نحو الدوران والمناسبة والشبه ظنية،
واطراد أسماء الصفات والفاعلين والمفعولين قطعي، معلوم بالضرورة من كلامهم،

(١) انظر : التنصير (ص ٤٤٥)، المحصول (٢/٢٩/٤٥٩)، الإحكام للامدي (١/٥٨)، نهاية الوصول

(١/٥٢)، العائق (١/٦٣)

(٢) انظر : شرح اللمع (١/٦٨)، والتنصير (ص ٤٤٥).

فلا يجوز أن يكون مستفاداً من القياس^(١).

الثاني أنا نضع مذكروه في دليلهم، ذلك أنه خارج عن محل النزاع، فإن عمومته ثابتة عن العرب، غاية ما فيه أنه ثبت لدينا بطريق استقراء ائمة اللغة لكلامهم، فدل هذا الاستقراء على أن ذلك متفق عليه، ومقرر عند العرب، وإن لم يكن بالاصطلاح الحادث^(٢).

الدليل الثالث :

ذكره الأمدي ومحصله : « أن الإمام الشافعي سمي السيد حرماً، وأوجب الحد شره، وأوجب الحد على اللائط قياساً على الربا، وأوجب الكفارة في يمين العموس قياساً على اليمين في المستقبل وتأول حديث (الشفعة للمحار)^(٣) بحمله على الشريك في الممر، وقال العرب تسمى الروحة حاراً، فالشريك أولى^(٤) »

والجواب أن تسمية الشافعي - رضى الله عنه - السيد حرماً ؛ لم يكن فيه مستند إلى القياس، وإنما كان دليلاً قوله صلى الله عليه وسلم : (إن من التمر حرماً) ، وهو توقيف لا قياس، وإيجابه الحد في اللواط، وفي الشئ، لم يكن لكون اللواط زناً، ولا لكون النش سرقة، بل لمساواة اللواط بالربا، والنش للسرقة، في المفسدة المناسبة للحد المعتبر في الشرع.

(١) انظر : الإحكام للأمدي (٥٩/١) ، نهاية الوصول (٥٢/١) ، شرح الكوكب المير (٢٢٥/١)

(٢) انظر : جمع الجوامع وشرحه (٢٧٣/١) ، المائق في أصول الفقه (٦٣/١) .

(٣) روى الحديث بسقط (بخار أحق بشفعته) ، عن جابر رضى الله عنه وأخرجه أبو داود (٣٥١٨) ، وترمذي

(٤١٢ ٢) وقال (حديث عريب) ، ولدارمي (١٨٦/٢) والطحاوي (٢٦٥/٢) ، وأحمد في المسند (٣٠٣/٣)

، ويطر لإروء (٣٧٨/٥) ، وأبو طه لطلبالي في المسند (٢٧٨/١) وروى بسقط (بخار أحق بشفعه)

عن أبي رافع رضى الله عنه ، وأخرجه البخاري (٤٧/٢) ، (٣٤٦/٤) ، وأبو داود (٣٥١٦) والسنن (٢٣٤ ٢)

وابن ماجه (٨٣٤/٢) ولبهقي (١٠٥/٦) ، وأحمد (٣٩٠/٦) وسنده صحيح ، وانظر الإرواء (٣٧٦/٥)

(٤) انظر : اختلاف الحديث للشافعي ، المطبوع مع الام (٦/٤) الإحكام للأمدي (٥٨/١) .

(٥) هذا جزء من حديث روى عن العباس بن شير رضى الله عنه، أخرجه أبو داود رقم (٣٦٧٦) في « لاشربة » باب

الخمر بما هو، وترمذي (١٩٧/٣) وقال حديث عريب وفي مسنده إبراهيم بن المهاجر لحبي الكوفي وهو

صدوق فيه لين . وابن ماجه (١١٢١/٢) باب : ما يكون منه الخمر .

ملاحظة : لم أجده في السنن

أما اليمين الغموس : فإنها سميت يمينا لا بالقياس ، بل بقوله - صلى الله عليه وسلم :- (اليمين الغموس تدع الديار بلاقع^(١)) ، فكان ذلك بالتوقيف .

وأما تسمية الشافعي - رضى الله عنه - للشريك حارا . نجا كان بالتوقيف ، لا بالقياس على الروجة ، وإنما ذكر الروجة لقطع الاستبعاد ، في تسمية الشريك حارا ، لزيادة قربيه بالنسبة إلى الحار الملاصق . فقال : الزوجة اقرب من الشريك ، وهي حر ، فلا يستبعد ذلك فيما هو أبعد منها ، وتقدير أن يكون قائلًا بالقياس في اللغة ، إلا أن غيره يخالف له والحق من قوليهما : أحق أن يتبع^(٢) .

وما ذكره الأمدى - هنا - تكلف منه ، وهو لا يخرج عن القياس الدعوي بحال ، إذ أن لمشهور عن الإمام الشافعي أنه يقول بالقياس اللعوي ، وهو أيضا من أئمة سعة الدين يحتج بقولهم ، وما ورد عنه في هذا الخصوص دليل على حريان القياس في اللغة ، والله أعلم بالصواب .

الدليل الرابع :-

أن علماء العرب أجمعوا على أن المفعول الذي لم يسم فاعله إنما يرتفع لمشابهته لفاعل في إسناد الفعل إليه ، ولم ترل فرق السحاة من الكوفيين والبصريين يعلنون لأحكام الاعرابية ، فيقولون إن هذا يشبه هذا في كذا ، فوجب أن يشبهه في الإعراب ، وإجماع أهل اللغة حجة في المباحث اللغوية^(٣) .

وأحيث عن هذا الدليل : بأن المقرر في علم النحو أن أمدار في إثبات قواعده عن السماع من العرب ، وما يذكره السحاة من المساسات والعلل ؛ إنما هو لبيان حكمة ما وقع وصدر عن العرب ، ولضبط القواعد المستفادة بطريق الاستقراء والتتبع لكلامهم^(٤) .

(١) قال ابن حاتم - في العلل - سألت عن هذا في حديث قال : «مكره» ، ورواه البيهقي في كتاب لايمان بلعه
«اليمين العاجرة تدع الديار بلاقع» انظر حاشية الإحكام للأمدى (٥٩/١)

(٢) انظر الإحكام للأمدى (٥٩/١)

(٣) انظر : المحصول (٢/٢/٤٦٠) ، العائق في أصول الفقه (٦٣/١)

(٤) انظر : التبراس (٢٠٢/١)

المسمى

الأحكام

الدليل

ولم يذكر كثير من المتأخرين الدليل الثاني والثالث - كالبيضاوي وبعض شراح
مباحه - ولعلهم تركوها لأنها خارجان عن محل النزاع، الذي حرروه، وقد ذكرهما
الرازي في المحصول وقال في الأول منها إنه الذي عول عليه أئمة العربية كالمركبي،
فهذا ذكرتهما هنا وقد تقدم في تحرير محل النزاع أن تحرير محل النزاع غير متفق عليه
بين الأصوليين وأئمة اللغة، وأن ما يعيه أئمة اللغة من القياس في اللغة مخالف لما يعيه
الأصوليون والفقهاء.

أب إن

نحت

وكذلك

وحدود

سرقا،

عنه ال

الأحكام

التأثير

نشر

- وذلك

الدليل الخامس :-

قوله تعالى * فَأَعْتَبُوا يَتَأَوَّلِي الْأَبْصَرِ *^(١) فإنه يتناول كل الأقيسة
عمومه^(٢)

وأحب صفي الدين الهندي عن هذا الدليل . نفع عمومه، ولش سلما
عمومه لكنه حص عنه بعض الأقيسة وفاقا، والعام بعد التخصيص لا يكون حجة،
سلما ذلك، لكنه يقتضي ما لا يقولون به لا يقتضيه لأنه يقتضي وجوب القياس في
اللغات ولا قائل به، فإن منهم من أنكر حوارته، ومنهم من أثبت حوارته. فأما الوجوب
فلم يقل به أحد، وأما الحوار الذي يقولون به . فلم يدل عليه، سلما ذلك، لكنه
مخصوص بالنسبة الى اللغات، لما سيأتي من الأدلة المانعة من جوار القياس في
اللغات^(٣).

واعترض ابن السكي على قول الهندي : وأنه يقتضي وجوب القياس في
للغات ولا قائل به، وإلها الاختلاف في الحوار قل . وفيه نظر، لأنه إذا ثبت الحوار،
وحاء تحريم الحمر مثلا، لزم من يقول بالقياس في اللغة أن السيد داخل تحت هذا

(١) الإلهام

(٢) المحصول

(٣) سورة

(٤) سورة

(٥) نظر

(١) سورة الحشر - آية ٢.

(٢) نظر المحصول (٢) ق ٤٦٠، الإحكام لأبي (١) ٥٨، الإلهام (٣) ٣٨، نهاية السؤل (٣) ٣٥.

نهاية الوصول (١) ٥٤.

(٣) نظر : نهاية الوصول (١) ٥٤، الإلهام (٣) ٣٨.

يسمى فيجب عليه أن يعممها بالحكم الواحد الوارد على لفظ الخمر^(١) ومثل هذا صرح الإمام الرازي حيث يقول : «إنه يلزم أن يشت لسيد من لأحكام ماثبت للخمر^(٢)» .

لدليل السادس -

ستدل الشيخ صفي الدين اهدي على من أنكره خاصة بوجه إرامي ، محصله ر ، بكر القياس في الدعة ماقتص لمدهكم ، فبكم سميتم السيد «حر» وأدرحتموه تحت الأدلة لدالة على تحريمها ، وحد شارها ، فحرمتموه وأوحتم على شربه الحد ، وكذلك سميتم اللانط رابا ، وأدرحتموه تحت عموم قوله تعالى ﴿لرابة والراي وحدوا كل واحد منها مائة حلة^(٣)﴾ ، فأوحتم عليه الحد ، وكذلك سميتم السش سارق ، وأدرحتموه تحت قوله تعالى ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديها^(٤)﴾ فأوحتم عليه القطع^(٥) .

وحوار أحاب صفي الدين اهدي بقوله : سمع ذلك ، فإنا لاشت تلك لأحكم في تلك لصور بالطريق الذي ذكرتموه ، وإنا أثنته كذلك بعض الأصوليين لقائس باقياس في الدعة ، كان سريج وعيره ، وأما نحن . فلا شته إلا بالقيس الشرعي ، وذلك بأن سبر أن الموحب للحكم في الأصول - هو الوصف القلاي - مثلا . وذلك الوصف حاصل بعينه في المتدفع فيه ، فيلزم منه . ثوت الحكم فيه .

سراج
كرهم
ر . ي .
عليه
يعينه

قيسة

سلمنا

حقة ،

ر في

حوب

لكنه

- في

ر في

واز ،

هذا

(١) الإباح (٣٨/٣)

(٢) المحصول (٢/٢٠٨/٤٥٨)

(٣) سورة السور - ٢

(٤) سورة مائدة - ٣٨

(٥) انظر مختصر ابن الحاجب وشرحه (١/١٨٥) ، نهاية الوصول (١/٥٥) ، العائق في أصول الفقه (١/٦٤)

أدلة النافين لاثبات اللغة بالقياس

أر

البعص ة

وا

إطهار

* الدليل

العدد علة

فيه، وإن

بحو ورود

لأه قاصر

به، وما يحد

واحد، في

مرحوحاً، و

الحو

من جهة أ

استقرأ كلاً

قساً عليه.

وكذا

جهة صاحب

كل موضع و

وقال أ

الدليل الأول : قوله تعالى ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾^(١) ووجه الدلالة منها على المقصود : أنها دلت على أنه تعالى علمه جميع الأسماء، وهذا يدل على أنها توقيفية، ومثله مروي عن ابن عباس - رضى الله عنهما - (حتى القصعة والقصيعة^(٢))، وهذا يدل على أنه ليس هناك اسم يفتقر فيه الى القياس^(٣).

الجواب : أن في هذا الدليل نظراً من وجهين :

الوجه الأول : أنه لاحجة في هذه الآية، لأنه ليس فيه أنه علمه جميعه بالتوقيف بل يجوز أن يكون علمه البعض بالتوقيف، والبعض بالتنبيه والقياس، والجميع من عدم الله تعالى، كما أن الأحكام الشرعية كلها معلومة من جهة الله تعالى، وإن كنا نعرف بعضها بالنص وبعضها بالاجتهاد.

ويجوز أن يكون هذا خاصاً في حق آدم عليه السلام، ويجوز أن يكون قد علم الجميع بالتوقيف، ومن عده يعرف ذلك مرة بالتوقيف ومرة بالقياس، كما أن جهات القلة قد تدرك حساً، وقد تدرك اجتهداً^(٤).

وقد حاول بعضهم الاعتراض على هذا الوجه بما حاصله . أن مقتضى هذه الآية أن اللغة محدودة، وأن تعليمها يتعين فيه التوقيف المحض^(٥)

(١) انظر مبدية الوصول (٥٥/١)، المائتي في أصول الفقه (٦٤/١).

(٢) سورة البقرة - آية (٣١).

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره (١٧٠/١).

(٤) انظر شرح للسمع (١/٦٩)، لبصرة (ص ٤٤٥)، المحصول (٢/٢٦١)، شرح مختصر من الخاتمة

(١٨٤/١)، نهاية الوصول (٥٥/١)

(٥) انظر - المحصول (٢/٢٦١، ٤٦٢)، نهاية الوصول (٥٥/١) المائتي (٦٤/١) التنصرة (ص ٤٤٦)

(١) انظر - شرح للسمع (٧٠/١).

(٢) انظر : شرح للسمع (٧٠/١)، التنصرة (ص ٤٤٦)، المحصول (٢/٢٦٣).

الوجه الثاني :

أنه يجوز أن لا تكون «أل» في الأسماء للاستعراق، فيكون معناها - عدمه البعض توقيفا، ونبذه على البعض الآخر بالقياس -
واعترض عليه . أن هذا الاحتمال ينافي التأكيد بقوله (كلها) ولا يناسب مقام
ظهار فضل آدم عليه السلام.

نبا على
وقبقة،
وهـ

* الدليل الثاني أن اللغات إن كانت اصطلاحية فيجتمع فيها القياس، إذ ما يجعله
لعدم علة، فإنها لا يتكرر الحكم بنكره، وإن صرح بالقياس كيف فيما لم يوحد ذلك
فيه، وإن كانت توقيفية فيحتمل أن يجري فيها القياس عند حصول أركانه وشرائطه،
سواء ورود الإذن به وعدم المدح منه، ويحتمل أن لا يجري فيها، إما لعدم العلة، وإما
لعدم قاصرة، أو بوجود مدح من التعدية، أو - وإن لم تكن كذلك - لكن لم يرد الإذن
به، وما يحتمل وقوعه على الطرق الكثيرة يكون راجحاً على ما يحتمل وقوعه على طريق
واحد، فيكون لمع من القياس راجحاً على الإذن فيه، فيكون العمل بالقياس
مرجوحاً، فيكون غير حائزاً^(١).

هـ جميعه
قياس،
تعلـ
قد علم
جهت

الحوار أحاب الشيرازي عن بعض مقدمات هذا الدليل بقوله . «إن الإذن
من جهة أرباب النعمة غير معتبر في صحة القياس، بل يكفي معرفة النعمة، فإذا
سفرأنا كلامهم فوجدناهم وضعوا لاسم لشيء لمعنى، ووجدنا ذلك المعنى في غيره
فيس عليه

ي هذه

وكذا يقول في الشرع، إذا عرفت تعليل الحكم لم يقتصر بعد ذلك إلى إذن من
جهة صاحب الشرع، ويكون تعليله الحكم بذلك التعليل إذا في إثبات الحكم في
كل موضع وجد فيه التعليل، ومثل ذلك يقال في الأسماء^(٢).

وقال الإمام الرازي في الخواب : أنا ندعي أنه نقل إليها بالتواتر عن أهل النعمة

الصحـ

(١) نظر : شرح اللمع (١/٦٩)، التنصرة (ص ٤٤٥)، المحصول (٢/٢٣/٤٦٣)، نهاية الوصول (١/٥٥).

(٢) انظر : مراسم العقول (١/٢٠٣)

لا يجوز بحاق غيره به إجماعاً، وذلك يدل على عدم حريان القياس في النعت
بيان الأول أن الحس والخير إنما سميّا بذلك لاستتارهما عن العيون، ثم إن
الملائكة والنفوس الشريفة كذلك، مع أنها لا تسمى بذلك، ثم إن لمثل مأخوذ من
لألوكة وهي الرسالة، ثم أنها حاصلة للشرع مع أنه لا يسمى بذلك

وبين الثاني : أن اعتماد القياس على تعليل التسمية بالوصف الدائر معه الاسم
وحيوداً وعدمها، فإذا لم يحصل تعدية العلة بهذا الطريق لم يصح القياس^(١)

الجواب :

أجاب الراري في «المحصول» عن هذا الدليل بما محصنه، أن أقصى ما في
لب أنهم ذكروا صور لا يجري فيها القياس، وذلك لا يقدح في صحة العمل
بالتقاسم فيها، كما أنه حصل في أحكام الشرع أحكام لا يجري القياس فيها، ولم
يدل ذلك على المنع من القياس في الشرع^(٢).

ومعنى هذا الجواب أن هذا لو كان طريقاً إلى بطلان القياس في الأحكام
الشرعية كما قال المطام من معتزلة فإنه بمثل ذلك عدل في رد القياس فقال أحكام
الشرع غير موضوعه على القياس، فإن المتي والنول يجرعان من محرج واحد، وأحدهما
بحسب يوجب الوضوء، والآخر ظاهر يوجب الغسل. وكذلك ورد الشرع بحوار لطر
في وجه المرأة، وهو جمع المنحاس، وبأنه من الطر إلى عفتها وسائر ندها وليس
بمصرله، وأمرت خائض بقضاء الصوم ولم تؤمر بقضاء الصلاة، فيها بطل بالإجماع
أن يجعل هذا طريق في إبطال القياس في إثبات الأحكام، بطل أيضاً في إثبات
الأسامي وهذا المعنى^(٣).

(١) نظر : نهاية لوصول (٥٦/١)، الفائق (١٥/١)

(٢) نظر : المحصول (٢/٢ ق/٤٦٣).

(٣) انظر : المعتمد (٧٤٩/٢). المصرة (ص ٤٤٦)، شرح اللمع (٧١/١) المستقصى (٢/٢٦٤)، الإحكام
للأمامي (٧/٤)، مختصر ابن الخفاف وشرحه (٢/٢٤٩)، الإيجاز (٣/٢٢)، كشف الأسرار (٣/٢٧٣)، نهاية
الرسول (٣/٢٢)

القياس
بالقياس
كعدد
معناه

هذا

وهيل في الخواب أيضا . إن القياس له شرائط وهو أن يستوفي الأوصاف التي تتعلق بها الحكم في الشرع ، اخرج من الذكر يوجب العسل إذا كان على صفة ، وتلك الصفة لا توجد في النول ، وهو أن النول ينكر فالحق المشقة في إيجاب العسل منه ، وإني . يتفق نادرا ، وكذا وجه المرأة ، تدعو الحاجة إلى النظر إليه ، فلم يجعل عورة حلاف غيره ، ولصوم يقل ، فلا تلحق المشقة في قضائه ، ولصلاة تكثر فلحق المشقة في قضائها كذلك في الأسماء التي ذكروها إنما أطلقت على مسمياتها بصفات هي علتها ومحلها ، فليأخذ عليه التسمية بالشبه في الفرس ، وكذلك سائر ما ذكروه ، فلا يكون ذلك حجة^(١) .

ومع اعتراض من أجاز إثبات الدعة بالقياس هذه الأهمية على أدلة المانعين ، لا أنهم اعترفوا بصحة بعضها ، وقرروا أن الأحكام التي لا يجري القياس فيها في شرع ، هي الأحكام التعديدية ، التي لا يعقل معها ، وتلك الأحكام غير دائمة مع شيء من الأوصاف ، ولا يدل أيضا طريق من الطرق الدالة على عبية الوصف على عبية وصف هناك لتلك الأحكام ، بخلاف ما نحن فيه ، فإنه لا طريق إلى معرفة عبية الوصف في اللغات إلا الدور ، إذ لا يناسب الاسم المسمى ، وظاهر أن غيرها من الطرق - سوى الدور - معدر فيه ويسعد أن تعرف عبية بطريق من الطرق معروفة في باب القياس ، لكن لم تحرر التعديدية مع ذلك ، فلم يبق طريق معول عليه في صحة القياس في اللغات^(٢) .

الدليل الرابع :-

قالوا لو جاز إثبات الأسماء المشتقة بالقياس لجاز إثبات الأسماء الألقاب بالقياس ، كريد وعمرو ، ولما لم يجر إثبات أسماء الأعلام بالقياس . وكذلك المشتقة وأحيب عن هذا الدليل أن أسماء الألقاب لم توضع على المعنى ، فلا يمكن

(١) انظر . شرح المنع (٧٢/١) ، التنصير (ص ٤٤٦) .

(٢) ذكر الشيخ صفي الدين الهندي في «النهاية» : (٥٦/١) كلاما حسا حول هذا الموضوع

القياس عليها، بخلاف الأسماء المشتقة، فإنها وصفت على المعنى، ، فحار إثباتها بالقياس وصار بمرلة الأحكام في الشرع ، مالا يعقل معناه منها لا يجوز إثباته به، كعدد الركعات والنصب في الزكوات، إلى غير ذلك، وما وضع منها على المعنى وعُقل معناها جاز القياس عليه ، كذلك هنا^(١).

ومن خلال هذه الأدلة التي ساقها الفريقان : يصعب الترجيح بينهما، لذا كان لهذا الخلاف أثره الوضح في الفروع الفقهية، كما سوف يرى في المبحث الآتي

ف لني
صفة،
لعسل
م يجعل
فتنحو
صفت
ث سائر

، معين،
فيها في
أثره مع
ب على
فة عدية
، غيرها
لطرف
، عديه

لأقرب
تقنه
يمكن

المبحث السابع أثر الاختلاف في هذه المسألة

إن فائدة الاختلاف في هذه المسألة، هو صحة الاستدلال بالصصوص الواردة في الحمر والسرقة والربا، فإذا حوربا إثبات اللعة بالقياس، كان حكم السيد والساش واللائط مستفادا من النص على حكم الحمر والسارق والربي، من غير حاجة إلى القياس الشرعي^(١).

يظهر أثر الاختلاف في هذه المسألة في الصروع الفقهية وأهم المسائل التي تنفرع عن هذا الأصل :-

١ - الحكم في اللواط . ٢ - الحكم في النباش . ٣ - الحكم في النيز .

* المسألة الأولى : (الحكم في اللواط) :

اختلف الفقهاء في الحكم على مذاهب :

المذهب الأول أن حكم اللواط هو قتل الفاعل والمفعول به، وهو أحد نقولين للإمام الشافعي، وروية عن الإمام أحمد، وهو قول الإمام مالك وكثير من اصحابنا، والتابعين واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم . (من وحدثموه يعمل عمل قوم لوط وقتلوا لفاعل والمفعول به^(٢)) ولأنه : إجماع الصحابة، فاسم أجمعوا على قتله، وإنما اختلفوا في صفته^(٣).

(١) انظر : شرح اللمع (٧٢/١ - ٧٣)، لتبصرة (ص ٤٤٦).

(٢) انظر التمهيد للإسوي (ص ٤٥٥)، شرح نكوكب خير (٢٢٤/١).

(٣) روى هذا الحديث عن ابن عباس رضي الله عنه مرفوعا وأخرجه أبو دود (٤٤٦٢) والترمذي (٨/٣)، وابن ماجه (٢٨٥٦/٢)، وابن الحارود (٨٢٠)، والذاقطي (١٢٤/٣)، والحكم في المستدرك (٣٥٥/٤)، وقال صحيح لإسناد.

وأحمد في مسنده (٣٠٠/١)، وانظر جامع الأصول (٥٤٩/٣)، ورواه العليل (١٦/٨)، وأخرجه البيهقي في مسنه الكبرى (٢٣٢/٨).

(٤) انظر المعني لاس قدامه (٦٠/٩)، المهذب (١٦٨/٢)، معني المحتاح (١٤٤/٤). المسوط للبرجسي (٧٧/٩)، حوهر لاكليل (٢٨٥/٢).

المذهب الثاني : أن اللواط يوجب حد الربا، فيُحدُّ الفاعل والمفعول به حد الرب، يرحمان إن كانا مُحْصَيْن، ويحدان إن كانا غير مُحْصَيْن، وهو رواية للامام أحمد، والقول الثاني للامام الشافعي، وبه قال أبو يوسف ومحمد بن الحسن من الحنفية^(١).

وارده

وهؤلاء وهؤلاء الذين يقولون شوت اللعة قياسا، وقد استدلوا على مذهبوا إليه بما يأتي :

ماش

إلى

١ - قوله صلى الله عليه وسلم (إذا أتى الرجل الرجل فبها رابين^(٢)).

٢ - ولأن هذا الفعل ربا، فيتعلق به حد الرب بالنص، فبما من حيث لإسم فلا أن لرب وحشة، وهذا الفعل فاحشة بالنص، قال الله تعالى ﴿أَن تَوَلَّى الْفَاحِشَةَ﴾ ومن حيث المعنى، إن الربا فعل معنوي له عرص، وهو إيلاج المرح بالمرح على وجه خصور لاشبهة فيه، لقصد سفع الماء، وقد وجد ذلك كده، فإن القُل ولدُ كل واحد منهما فرح يجب ستره شرعا، وكل واحد منهما مشتهى صعا، حتى أن من لا يعرف شرع لا يفصل بينهما، والمحل إنما يصير مشتهى طعا لمعنى الحرارة واللين، وذلك لا ينفك بالقل ولدبر، وهذا وجه الاعتسال بنفس الإيلاج في الموضعين

مرع

قبوا وهذا إيجاب لتحذ بالنص، وما كان اختلاف اسم المحل إلا كاختلاف اسم الفاعل في النص على رجم الزاني^(٣)

أحد

من

وإذا ثبت كون اللواط ربا، دخل في عموم قوله تعالى ﴿الرَّابِيَةُ وَالزَّانِي فَاجِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾، وكذلك الأحذر الواردة فيه، وكان أبو العباس

نعل

على

(١) انظر : المذهب (١٦٨/٢)، المسوط (٧٧/٩)، المعنى (٦٠/٩)

(٢) روى هذا الحديث عن أبي موسى - رضي الله عنه - مرفوعا. وهو ضعيف، أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨ (٢٣٣)، من طريق محمد بن عبد الرحمن عن جندب - عن أبي موسى - وذكر الحديث بهامة، وهو ثبت مرأه براه فيهما - روى - وعبد بن عبد الرحمن لا عده وهو مبكر بهذا الإسناد وذكره بن أبي حاتم في كتابه «المحروحين» - (لم أعثر عليه)، وقال : ذكره البخاري في قال - وسألت أبي عنه فقال : متروك الحديث، كان يكذب ويفعل الحديث. وقال الخياط في التلخيص (٥٥/٤) : وفيه محمد بن عبد الرحمن القيثري كده - حاتم وروى - بن عاصم في تصعبه، وعبد بن عبد الرحمن من وجه آخر عن أبي موسى وفيه شر من الفصل سحي وهو مجهول - انظر : الإرواء (١٦/٨)

ور

وور

وي في

(٣) انظر : المسوط (٧٧/٩)، المعنى (٦١/٩)

حس

(٤) سورة النور - آية ٢

عائشة

من سريح اذا سئل عن هذه المسألة يقول : أنا أستدل على أن اللواط ربا ، فإذا ثبت ذلك ، فحكم الزنا ثابت ببص الكتاب^(١) .

المذهب الثالث - وقال الامام أبو حنيفة : إن اللواط لا يوجب الحد ، وإنما يوجب التعزير على الفاعل والمفعول به ، لأنه ليس بمحل الوطء ، أشبه غير الفرج ، ولا متناع القياس في هذا الباب . وقال أبو حنيفة هذا الفعل ليس بزنا لغة ، لا ترى أنه يهني عنه هذا الإسم بإثبات غيره؟ فيقال : لا ط وما زنى ، وكذلك أهل اللغة فصلوا بينها . . .^(٢) .

كما لو

من الد

سبس

يجرود

ببقى و

لسارو

القول

و استد

وتأولو قوله - صلى الله عليه وسلم - : (أقتلوا الفاعل والمفعول به) أنه في حق المستحل لذلك الفعل ، فانه يصير مرتدا ، فيقتل لذلك ، وكذا تأولو قوله . (إذا أتى برجل الرجل فهي زانية) ، بأنه مجرد لاثنت حقيقة اللغة به ، والمراد في حق الاثم^(٣) وهكذا نجد أن سب الاختلاف بين الصريحيين : القائل باحد والقائل بالتعزير ، هو اختلافهم في جريان القياس في اللغات .

■ المسألة الثانية : (الحكم في النبش)

سبعة أه

اختلف الفقهاء في حكم قطع بد النبش على قولين :-

وهب

لا قطع

سشاب

القول الاول أن الساش اذا أخرج الكفن من القبر ، وكنت قيمته تنلغ نصد فيه تقطع يده ليمى من مفصل الكف ، وبه قول لإمام مالك وشافعي وأحمد وأبو يوسف وجماعة من لصحابة - رضى الله عنهم^(١) ، واستدلوا بما يأتي

سج

واحد

وب

أ) (٢)

بحر

ب

سج

سج

١ - قوله تعالى ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾^(٢) . وهذا . سارق ؛ وب

(١) انظر : المعنى (٦١/٩) ، تحريج المروع على الأصول - بدرجاني (ص : ٣٤٦) .

(٢) انظر : المبسوط (٧٧/٩) ، الهداية مع فتح القدير (١٥٠/٤)

(٣) سورة الاعراف ٨

(٤) انظر المبسوط (٧٨، ٧٧/٩)

انظر : المبسوط (١٥٩/٩)

(٥) سورة المائدة - ٣٨

عائشة - رضى الله عنها - قالت : (سارق أمواتنا كسارق أحيائنا^(١)).
 ٢ - قوله صلى الله عليه وسلم : (من نبش قطعناه)^(٢).
 ٣ - ولأن المعنى فيه . أنه سرق مالا كاملا المقدار من حرر لاشبهة فيه ، فيقطع
 كما لو سرق من مال الحى ، وهذا لأن الأدمى محترم حيا وميتا .
 وبيان هذه الأوصاف : أن السرقة أحد المال على وجه الخفية ، وذلك يتحقق
 من لباس ، وهذا الثوب كان مالا قتل أن يلبسه الميت ، فلا تحمل صفة المالية فيه
 لباس ميت ، فأما الحرر - ولأن الناس تعارفوا منذ ولدوا أحرار الأكفان بالقصور ، ولا
 يحجزونه بأحصص من ذلك الموضع ، فكان حررا متعبا له باتفاق جميع الناس ، ولا
 يبقى في إحرازه شبهة لما كان لا يحجز بأحصص منه عادة .
 ٤ - قالوا - ولأنه يحوز إثبات اللغة بالقياس فكان قطع لباس قياسا على
 السارق ، بجامع أخذ المال خفية من حرز مثله^(٣) .
 لقول الثاني أنه لا قطع على اللباس ، وهو قول أبي حنيفة ومحمد بن الحسن ونسابة
 واستدلوا بما يأتي :

١ - قوله صلى الله عليه وسلم (لا قطع على المحتسب) ، والمحتسب هو اللباس
 بلغة أهل المدينة .

٢ - ولأن الصحابة - رضى الله عنهم - احتملوا فيما بينهم في حكم قطع اللباس ،
 فذهب عمر وعائشة وابن مسعود والربيع إلى وجوب القطع ، وذهب ابن عباس إلى أنه
 لا قطع عليه ، وهذا الأخير هو ما اتفق عليه من بعدهم من الصحابة حيث عرروا
 لباسا بالأسواط ولم يقطعوه .

(١) روى هذا الحديث عن عائشة رضى الله عنها ، قال في الآراء : «لم أقب عليه» .
 وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٢٦٩/٨) ، عن عامر الشعبي : «قطع في أمواتنا كما يقطع في أحيائنا» ،
 وانظر : نصب الراية (٣٦٧/٣) ، وبلخيص الخبر (٧٠/٤) . من حديث عمرة عن عائشة وانظر الآراء
 (٧٤/٨) ، وقال «لم أجده في الدارقطني» .

(٢) أخرجه البيهقي في كتاب «المعرفة» عن البراء بن عازب عن أبيه عن جده ، وقال في «التنقيح» «في إسناده من
 مجهول حاله» كشر بن حارم وعبد ، وانظر - الربيعي في نصب الراية (٣٦٦/٣) ، وأخرجه البيهقي بلفظ «اللباس
 سارق» ، عن الشعبي (٢٦٩/٨) ، وانظر تلخيص الخبر (٦٥/٤) .

(٣) انظر : المهدب (٢٧٨/٢) ، المعنى لابن قدامة (١٣١/٩) ، الموطأ (١٥٩/٩) ، تخريج العروج على الأصول
 للربيعاني (ص : ٣٤٧)

فألوا . فهذا يتبين فساد استدلال من يستدل - لآية لإيجاب القطع عليه . فإن اسم السرقة لو كان يساوله مطلقا لما اختلف الصحابة - رضي الله عنهم - مع النص . ولم يتفقوا على خلاف النص .

وأحسوا عما يستدل به الأولون بأن قوله صلى الله عليه وسلم (من شرب قطعا) لا يصح مرفوعا ، بل هو من كلام رباب - أحد رواة الحديث - ، ولش صرح أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع شائبا أو أحدا من الصحابة - رضي الله عنهم - فإنه يحمل على أنه كان ذلك بطريق السياسة ، وللإمام رأي في ذلك^(١) .

وهكذا نجد أن سب احلاف التريقين في إيجاب قطع الشاش وعدمه ، إنما هو الاختلاف في جريان القياس في اللغات .

* المسألة الثالثة : (الحكم في النبيذ)

ختلف الفقهاء في حكم شرب القليل من السيد المتحد من غير العيب ، إذا لم يصل إلى مرتبة الاسكار ، على حسب اختلافهم في ثبوت النعنة بالقياس فمن قال بحريين لقياس في النعنة ، قل إن السيد حرم ، وأنه يحرم الكثير منه و لقليل سوء أسكر أم لم يُسكر ، وهذا مذهب الجمهور من الفقهاء وعلماء العربية وبه قال الشافعي وأحمد ومالك . واستدلوا بما يأتي :-

- ١ - ما روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : أنه قال (من شرب الخمر و جلدوه^(٢)) ، وقد ثبت أن كل سكر حرم فيتناول الحديث قليله وكثيره .
- ٢ - ولأنه شراب فيه شدة مطربة ، فوجب الحد بقليله كالخمر .
- ٣ - وكما أبو العباس بن سريج إذا سئل عن مسألة السيد يقول^(٣) أن استدلال على أن السيد حرم ، فإذا ثبت فحكم الخمر مخصوص عليه في كتاب الله تعالى^(٤)

(١) انظر المحسوط (١٥٩/٩) ، الهداية مع فتح المدير (٢٣٤/٤)

(٢) حديث

(٣) انظر : المعنى (١٦٠/٩) .

(٤) انظر : تخريج الفروع على الأصول - للرنجاني (ص ٣٤٦)

أما من قال بعدم جريان القياس في اللغة قال : «إن المحرم من النبيذ هو المقدار المسكر، وهذا مذهب أصحاب الرأي، قالوا : لأن العلة في الأصل هي الإسكار، ولا يحرم النبيذ ما لم يوجد به كامل العلة.

وهذا نقل عن أبي حنيفة القور بخوار شرب القليل من الأبدية ما لم يصل إلى حد سُكر، إذا أن احمر عنده هو . عصير العنب، إذا على واشتد وقذف بالزبد

قال في الهداية . «وقال في المختصر . وسيد التمر والربيب إذا طح كل واحد منهما أدنى طححة حلال واشتد، إذا شرب منه ما يعلب على صه أنه لا يسكره من غير هو ولا طرب، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى - وعند محمد والشافعي - رحمهما الله - حرام^(١).

(١) انظر : اهداية (١١١/٤)، المعني لاس قدامه (١٦٠/٩)

خاتمة

والآن . . . وبعد أن عرّضت للحديث عن ثبوت اللغة بالقياس ، من حيث تحرير محل النزاع بين الأصوليين في الاختلاف بينهم ، وأوصحت موطن النزاع فيها تفقوا عليه مع أئمة اللغة ، وبست آراء العلماء من الأصوليين والفقهاء حول ثبوت اللغة بالقياس وأشرت إلى ما نقل عنهم في ذلك ، من مصادرهم ، وكشفت عن أدلتهم ومناقشتها ، وبست الأثر الفقهي لهذا الاختلاف ، أودّ أن أقرر الأمور التالية

١ - إن محل النزاع عند المتقدمين إنما هو في الأسماء المشتقة أو ما حدث من الأسماء مما لم يصعوا له إسما ، أو القياس اللغوي فقط أو الشرعي فقط ويشاركهم المناحرون من العلماء في بعض مذكروه ، لكن شقة الخلاف تكاد تكون أصيق عند المتأخرين منها عند المتقدمين ، حيث يكاد يجمع الباحثون من المتأخرين أن محل النزاع إنما هو في الأسماء التي وصعت على الدوات ، لأجل اشتهاها على معاني مناسبة للتسمية تدور معها وجودا وعدما .

٢ - أن الصحيح وقوع القياس في مجاز اللغة ، كوقوعه في الحقيقة اللغوية ، كما أن ذلك ممكن تصوره في الحقيقة اللغوية ، فهو ممكن تصوره أيضا في المحار

٣ - أن الخلاف في حريان القياس في اللغة كان على مذهبين ، أحدهما المشت وثابيهما لدي وليس أحدهما يُرحح من الآخر ولعل ذلك راجع إلى عدم الاتفاق أساسا على محل النزاع ، إذ أن ما يقرره الباي يوافقه على نفيه المشت ، وما يحتج به المشت ؛ يوافقه عليه الباي وليس لهذا الخلاف فائدة كبيرة لولا ظهور أثره واضحا في الفروع لفقهاء ، في مختلف المذاهب ، ونقلها الخلف عن السلف ، ومن أجل ذلك فإن محاولة الترحيح بين المذهبين ليس أهم من الاعتراف بتكافئهما ، وإطلاق الخلاف فيما اختلفوا فيه .

هذا تمام القول في إثبات القياس في اللغة عند الأصوليين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

د . علي عبد العزيز العميريني

ثبت المراجع

- ١ - لاسباح في شرح المساح / تأليف شيخ الإسلام علي بن عبد الكافي السكي، وولده تاج الدين عبد الوهاب، تحقيق وتعليق، الدكتور شعبان محمد اسماعيل، طبع في مطبعة أسامه بالقاهرة، سنة (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢).
- ٢ - لإحكام للأمدى / سيف الدين أبي الحسن علي بن علي الأمدى، تعليق الشيخ عبد الرزاق عفيفي ص ١ (١٣٨٧هـ) مؤسسة النور.
- ٣ - اختلاف الحديث . للإمام الشافعي، تحقيق محمد رهري السحار، طبع . شركة اصاعة الفية المتحدة بالقاهرة سنة (١٣٨١هـ) مطوع مع «الأم»
- ٤ - الأم للإمام الشافعي - الطبعة الفنية.
- ٥ - البحر المحيط / للإمام بدر الدين الزركشي، مخطوط.
- ٦ - بريد في أصول لفقه ، للإمام الحرمين أبي المعالي عبد الله بن عبد الله خويي، السوي سنة (٤٧٨هـ)، تحقيق الدكتور عبد العظيم الديب ط ١، (١٣٩٩هـ)، مطابع الدوحة الحديثة.
- ٧ - اسصرة في أصول لفقه / للشيخ الامام أبي اسحاق الشيرازي د ٤٧٦هـ، تحقيق د محمد حسن هينو، طبع . دار الفكر دمشق سنة (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠)
- ٨ - تخريج مروع على الأصول / للإمام أبي المظفر شهاب الدين محمود بن أحمد سرحي، ت (٦٥٦هـ)، تحقيق / د محمد أديب الصالح، ط ٣ (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩) طبع : مؤسسة الرسالة.
- ٩ - تفرير الشريبي - ممش شرح جمع الخوامع للمحلي، تأليف شيخ الإسلام عبد الرحمن الشريبي.
- ١٠ - لتمهيد في تخريج لمروع على الأصول / للإمام جمال الدين أبي محمد عبد ارحيم بن الحسن الاسوي، (ت ٧٧٢هـ)، تحقيق د محمد حسن هينو - ط ١، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠) طبع مؤسسة الرسالة.
- ١١ - جمع الخوامع وشرحه للمحلي، المتن، للإمام تاج الدين عبد الوهاب السكي، (ت ٧٧١هـ) : دار الفكر - بيروت.

- ١٢ - جوهر الإكبيل شرح محصر خليل / تأليف صالح عبد السميع الأبى لأرهري : دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت .
- ١٣ - الروضة / (روضة الناظر وحة الناظر) / للشيخ موفق الدين عبدالله بن أحمد ابن قدامة - ط : ٢ ، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) ، مكتبة المعارف بالرياض .
- ١٤ - سنن البيهقي (السنن الكبرى) / أحمد بن الحسن (ت ٤٥٨هـ) هـ ، (١٣٥٤هـ)
- ١٥ - سنن الترمذي . للحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى السلمي ، (ت ٢٧٩هـ) ، ط : بولاق ، سنة (١٢٩٢هـ) .
- ١٦ - سنن الدارقطني / للحافظ علي بن عمر الدارقطني ، (ت ٣٨٥هـ) ، تحقيق : سعيد عبدالله هاشم البيهقي ، طبع : شركة الطاعة الفنية بالقاهرة (١٣٨٦هـ)
- ١٧ - سنن أبي داود . للحافظ الحجة سليمان بن الأشعث السجستاني ، (ت ٢٧٥هـ) : المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .
- ١٨ - شرح تنقيح الفصول في احتصار المحصول / للإمام شهاب الدين الفراء ، (ت ٦٨٤هـ) تحقيق طه عبد الرؤوف سعد (١٣٩٣هـ - ١٩٧٣) شركة لطاعه لفنية المتحدة .
- ١٩ - شرح الكوكب سير / للعلامة محمد بن أحمد الموحلي الحلي (ت ٩٧٢هـ) ، تحقيق : محمد الرحبي ، د بويه حماد . دار المكرديمشق (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠)
- ٢٠ - شرح اللمع في أصول الفقه ، للشيخ الإمام أبي إسحاق اشيراري (ت ٤٧٦هـ) : بتحقيقنا .
- ٢١ - شرح محصر من الخراج / للقاضي عصف الله والدين لايجي ، (ت ٧٥٦هـ) ، ومعه حاشية سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩١هـ) .
- ٢٢ - صحيح البخاري / للحافظ أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) : المطبعة السلفية - بالقاهرة .
- ٢٣ - صحيح مسلم / للإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري البسبوري ، (ت ٢٦١هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي دار احياء التراث العربي .

- ٢٤ - العائق في أصول الفقه / للشيخ صفي الدين اهدي (ت ٧١٥هـ) تحقيق
الأهري (د. على عبد العزيز العميريني - الباحث).
- ٢٥ - فواتح الرحموت / لعلامة عبد العلي محمد بن نظام الدين الأصاري ، شرح
س أحمد مسم الثوت في أصول اعقه ، للإمام المحقق ابن عبد الشكور ، مطوع مهتمش
هد المستصفي .
- ٢٦ - كتاب المسوط / للإمام شمس الدين السرحي ، ح ٣ ط (١٣٩٨هـ -
ت) ١٩٧٨ : دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت .
- ٢٧ - المحصول في علم أصول الفقه / للإمام فخر الدين الرزوي (ت ٦٠٦هـ)
تحقيق حقيق الدكتور طه حار فيص ، ط ١ (١٤٠٠هـ ، ١٩٨٠) مطابع لفرردق
هـ التحارية - الرياض .
- ٢٨ - مختصر لمنهى للإمام ابن الحاجب المالكي (ت ٦٤٦هـ) . مكتبة سكلت
٢٧هـ الأهرية بالقاهرة ، سنة (١٣٩٣هـ - ١٩٧٣).
- ٢٩ - المستصفي من علم الأصول / للإمام حجة الاسلام العراقي در احياء التراث
في . ت) العربي - بيروت .
- ٣٠ - المعني لاس قدامه / للشيخ موفق الدين عبد لله بن أحمد بن قدامه ، ح ٩ تحقيق
٩هـ محمود عبد الوهاب فائد ، وعد القادر أحد عض ، ط ١ (١٣٨٩هـ - ١٩٦٩)
سحل العرب . ١٩١
- ٣١ - مباح لغفون (شرح السدحني) / للإمام محمد بن الحسن السدحني مطوع
٤٧٦ - مع نهاية السول ، للاسنوي .
- ٣٢ - دراس العمفون في تحقيق القياس عد علمه لأصول تأليف الشيخ عيسى
٧٥٦) منون ، ط ١ : مطبعة التضامن الأخوي - القاهرة .
- ٣٣ - نصب الراية لأحدث اهداية / للعلامة جمال الدين عبدالله يوسف الحفي
ي (ب) الريلي ، (ت ٧٦٢هـ) : المكتبة الاسلامية .
- ٣٤ - هدية السور شرح مباح الوصوف في علم الأصول ، للإمام جمال الدين عبد
نشيري الرحيم الاسنوي (ت ٧٧٢هـ) : محمد علي صبيح وأولاده - بمصر .
- ٣٥ - نهاية الوصول في دراية الوصول / للشيخ صفي الدين اهدي [مخطوطه] در
نثر الكتب المصرية (٥٧ : أصول تيمون) .

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

تصدر عن جامعة الكويت

رئيس التحرير
الدكتور عبد العزيز بن عبد الله

صدر المجلد الأول في يناير ١٩٧٥

نصل أعدادها إلى أيدي نحو ٢٠٠٠٠٠ قارئ

- مجموعة من أبحاث تعالج اشكالات مختلفة لمنطقة بأقلام عدد من كبار اكتاب المتخصصين في هذه الشؤون
- عدد من المراجعات لطائفة من أهم الكتب التي تبحث في اساهي اعملية لبلطه
- أبواب ثابتة : تقارير - وثائق - موجبات - بيليوهرافيا
- ملخصات لبحوث باللغة الانجليزية

مقالات المختارة

- مخطوطة المنة باصدار عدد من سلال اكتب هي
- أولا : سلسلة المقصودات ، وقد صدر منها حتى الآن أحد عشر مشور من احدثها
- منظمة الاقطار العربية المصدرة لسفرون ١٩٦٨ - ١٩٧٧ دراسة مقارنة في التنظيم لدولي
- د. عادل حاكم
- قواعد الملاحة ضد من ساجد والقطامي ، حسن صالح شهاب
- ثانيا : سلسلة الاصدارات الخاصة ، وقد صدر منها حتى الآن ثلاثة عشر كتابا ، من احدثها :
- المفهوم الحديث للتنسيق وتخطيط الخدمات المصرفية في اسبوك التجارية الكويتية
- د. عبد المساح اشريبي ، د. اسيد ساجي
- رسالة في تاريخ اليمن : مطالع اسبران ، د. محمد موسى صالحه
- ثالثا : سلسلة كتب الوثائق ، وقد صدر منها كتب الوثائق بلاموام ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨
- د. ٧٦ - ٧٨

الاشعارات

- لن العدد ٤٠٠ فلس كويتي او ما يعادلها في الخارج
- الاشراك للافراد ، مسويا دينار كويتي او ١٥ دولارا امريكي في الخارج (بالبريد الجوي
- الاشراك للمؤسسات والذوائر الرسمية - مسويا ١٢ دينار كويتي او ٤٠ دولارا امريكي في
- الخارج (بالبريد الجوي)

المعنوان : جامعة الكويت - كلية الآداب والدرية - الشويخ - دولة الكويت

ص.ب : ١٧٠٧٣ - الخالدية

الهاتف : ٨١٦٨ ٧ - ٨١٦٧٩٩ - ٨١٦٨٢٤

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

عن

محمد نا
شذعوة
شاركت
س. ر. ح.
و
العالم ال
تهم المتع
و
موصوعا
التمويل
الإسلام
و
ورحل
الكتبة
سنة موه
يتمكن
و
أمدية سر

تقرير

عن « الندوة الفقهية الأولى » التي عقدها بيت التمويل الكويتي

بقلم : د. عمر سليمان الأشقر

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله وبعد :

مدعوة من بيت التمويل الكويتي ، وبعد موافقة جهة الاحتصاص في جامعة الكويت شاركت في الندوة الفقهية التي أقامها المصرف المذكور في فندق بلارا في مدينة الكويت بتاريخ (٧ - ١١ رجب ١٤٠٧ هـ الموافق ٧ - ١١ مارس ١٩٨٧) .

ونأتي هذه الندوة امتداداً للمؤتمرات وسدوات كثيرة سبقتها عقدت في مختلف أنحاء العالم العربي والإسلامي لبحث المسائل والقضايا التي تُهم لمصارف الإسلامية ، كما هم المتعاملين معها ، والمستثمرين فيها .

وقد حدد بيت التمويل الكويتي خطاه بندي وجهه إلى من استكتهم في موضوعات الندوة المهدف الذي يرمي إليه من وراء عقد اسدوة بقوله « يهدف بيت تمويل الكويتي إلى دراسة بعض لمسائل المستحدة أمام المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ووضع الحلول الشرعية المناسبة لها » .

وقد احتار بيت التمويل سعة موضوعات أرسل بها إلى مجموعة من الفقهاء ورحال الاقتصاد قبل عقد الندوة سبعة أشهر ليعتار كل مهم الموضوع الذي يرتضي الكسبة فيه ، واستحاب للدعوة سعة عشر باحثاً من داخل الكويت وخارجها تدولوا سه موضوعات من تلك الموضوعات السعة ، وقد عرض في الندوة ستة عشر بحثاً ولم يتمكن واحد من الباحثين من الحضور والمشاركة .

وقد تولي كل باحث إعداد بحث مفصل في الموضوع الذي حناره ، وأرسله إلى أمانة سر الندوة ، وقد قامت الأمانة بدورها بإعادة إرسال كل الأبحاث إلى المشاركين

في الندوة، لإعطاء فرصة أكثر للقراءة والمحيص، بحيث يكون حضور الأستاذة والفقيه للندوة حضوراً كاملاً لتقديم كافة البحوث وتقديم الصور الأقرب للتطبيق الشرعي، والأنسب للممارسة اليومية في المعاملات المصرفية.

وقد شارك في حضور الندوة من غير من أعدوا البحوث عدد من المهتمين بالفتوى الإسلامي، ورجال الاقتصاد الإسلامي من داخل الكويت وخارجها، كما شارك بعض الإداريين والفنيين العاملين في المصارف الإسلامية.

ويلاحظ الناظر المدقق في موضوعات الندوة المختارة للدراسة والبحث أنها تنحدر بشكل مباشر للمعاملات اليومية التي تتعرض لها المصارف والمؤسسات الإسلامية، وحتى الأفراد في معاملاتهم، ويحتاج كل هؤلاء إلى تفهيمها.

ولا شك أن لفتة الإسلامي فيه عباء وثرء كبيراً في معالجة القضايا القديمة والمستحدثة، وكل ما هو مطبوع توفير الفرصة العملية، وقد تمتثلت هذه الفرصة في مصارف الإسلامية، التي تسأل لا لإجراء البحوث النظرية فقط، وإنما ليعكس ذلك على معاملات وممارسات وصفت وعقود، والبحث في ظل هذه الحاجة يتسم بالحداثة وواقعية لوحود أمثلة وانعكاسات حتى على صعيد التنمية، عندما يجد المال في الدول الإسلامية صعباً للتحرك، تنعكس باستثمار قدرات الدول الإسلامية.

ولا شك أن مثل هذه الندوة التي تجمع العلماء والأستاذة المتخصصين في شريعة والاقتصاد الإسلامي كما تجمع مدراء وأعضاء ورؤساء مجالس إدارات البنوك الإسلامية توفر فرصة واسعة وطيبة للحوار، وهذا أفضل من بقاء كل أستاذ في مكتبه أو بلاده أو مصرفه، فإن الآراء التي تكون من خلال البحث والحوار والمناقشة تكون أقرب إلى الصواب وأكثر بصحة من الآراء الفردية التي يتساها الأفراد سواء على أجهادهم الفردي، وقد كان للمجالس لشورية والحلقات العلمية عند الأمة الإسلامية شأن كبير، كما أن الإجماع له مكانة كبيرة عند الفقهاء المسلمين، والثقة به أعظم، ووزنه لدى العلماء والعوام أكبر.

حفل الافتتاح :

ور الأستاذة
ب للتطبيق

وقد افتُتحت الندوة في الوقت المحدد، واستُهل حفل الافتتاح الذي أقيم في الساعة التاسعة من صباح يوم السبت ٧/٣/٨٧ تلاوة من كتاب الله تعالى، ثم كلمة من السيد أحمد الربيع الياسين رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي للترحيب بالحضور والتبوية بدور المصارف الإسلامية، ثم كلمة السيد فيصل عبد العزيز الرمل مساعد المدير العام للتخطيط والمراجعة في بيت التمويل ورئيس اللجنة التحضيرية للندوة، لبيان نواغث عقد الندوة، وما يؤمل منها، ثم كلمة الدكتور عبد الستار أبو عدة المقرر العام للندوة، وكان كلامه موجهًا إلى الخوارج العلمية التي عقدت الندوة من أجلها، وأعطى فكرة واضحة عن الخطوات التي اتبعت بدءًا من اختيار موضوعات الندوة إلى وقت انعقادها.

ممن بالفقه
كم شارك

أهم نتاجه
إسلامية

القديم
معرضة في
من ذلك

وحديثة
ب اسول

ممن في
لنوت
مكنه

تكون
اء على

لأمة
ثقة به

ووصح الربامح الذي سنسير عليه الندوة في أيامها لأربعة، فقد حذر المحضرون للندوة أن يطرح كل باحث بحثه ثم ينسوله المشاركون للتحميل ومناقشته بعقيب، إلا أن المشاركين رأوا أن يعدل هذا الربامح، وكان تعديله بإلقاء المحاضرين مشاركين في موضوع واحد خلاصة أبحاثهم في جلسة واحدة، ثم تحدد جلسات تالية لمناقشة الموضوع الذي يطرح.

موضوعات الندوة وجلساتها :

الموضوع الأول : خيار الشرط وتطبيقه في المعاملات المصرفية .

وبعد حفل الافتتاح بدأت الندوة أعمالها، فكانت تعقد في كل يوم أربع جلسات، وقد حُصِّصت الجلسة التالية للجلسة الافتتاحية لعرض الموضوع الأول من موضوعات الندوة وهو «خيار الشرط وتطبيقه في معاملات المصارف الإسلامية».

وقدمت فيه أربعة أبحاث :

المسند

المعاصر

و

بالصو

وصول

و

المصاح

و

الموضوع

و

حول الم

و

المجمع

لشرعي

و

و

المحاضر

و

و

الموضوع

و

و

الضمان

و

و

و

و

و

و

البحث الأول مقدم من الشيخ عبد الحميد عبد الحليم محمد السايح - رئيس
لمجلس لوطي الفلسطيني، والمستشار الشرعي للسك الإسلامي الأردني للتسمية
والاستثمار.

والبحث الثاني مقدم من كاتب هذا التقرير الدكتور عمر سليمان الأشقر
لمدرس في قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية في كلية الشريعة بجامعة الكويت
والبحث الثالث مقدم من الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان أستاذ الفقه
بمقارن بقسم الدراسات العليا الشرعية في كلية الشريعة بجامعة أم القرى في مكة
المكرمة.

ولبحث الرابع مقدم من الدكتور عبد الستار أبو غدة حبر ومقرر الموسوعة
للفقهية في وزارة الأوقاف، وعصو الرقعة الشرعية بيت التمويل الكويتي
وقد حصصت الخدستان اللتان عقدتا بعد الظهر لمناقشة الموضوع، والتعقيب
على الأبحاث، وقد بين مقدمو الأبحاث وجهة نظرهم فيها طرح من تعقيبات
وتساؤلات.

الموضوع الثاني : التأمين وإعادة التأمين :

و

و

و

و

و

و

و

و

و

و

و

و

و

و

وفي اليوم الثاني (يوم الأحد ٨/٣/٨٧) طرح في الخدستين الصحيتين ثلاثة
أبحاث تناولت التأمين وإعادة التأمين.

البحث الأول مقدم من الأستاذ الدكتور الصديق محمد الأمين الصرير أستاذ
الشريعة الإسلامية في كلية الحقوق بجامعة الخرطوم، وعصو هيئة الرقعة لشرعية
سك فيصل الإسلامي، والمستشار الشرعي لسك البركة السوداني، وكان بحثه بعنوان
: «التأمين التجاري وإعادة التأمين بالصو المشروعة والممنوعة».

ولبحث الثاني قدم من لدكتور يوسف محمود قاسم أستاذ ورئيس قسم
الشريعة الإسلامية في كلية الحقوق بجامعة القاهرة.

والبحث الثالث مقدم من الأستاذ عبد اللطيف عبد الرحيم جديحي العصور
المتدب لبك البحرين الإسلامي، وعنوانه . «التكافل الإسلامي والتأمين
المعاصر».

وكان من بين أبحاث هذا الموضوع بحث رابع هو . بحث . «التأمين التجاري
بالصور المشروعة والممنوعة» للأستاذ حامد حسن، لكنه لم يقدم في الدورة لعدم
وصول الباحث.

وخصصت الحليستان المعقدتان في المساء لمناقشة الأبحاث التي عرضت في
الصباح.

الموضوع الثالث : المخارج الشرعية.

وطرح في الجلسة الأولى من صبيحة اليوم الثالث من أيام الدورة بحثان يدوران
حول المخارج الشرعية.

البحث الأول مقدم من الشيخ الدكتور محمد الحبيب بن الخوجه الأمين العام
لمجمع الفقه الإسلامي في حدة بالملكة العربية السعودية، وعنوانه : «المخارج
الشرعية المعتمدة في المعاملات المالية».

والبحث الثاني مقدم من الداعية الشيخ جاسم مهدي بن ياسين بعنوان
«المخارج الشرعية والحيل».

وقد نوقش هذان البحثان في الجلسة الصباحية الثانية.

الموضوع الرابع : أجور خطابات الضمان.

وخصصت الحليستان مسائيتين لبحث ومناقشة موضوع «أجور خطابات
الضمان» وقدم فيها بحثان، لأول للدكتور علي أحمد السالوس الأستاذ المساعد في
كلية الشريعة بجامعة قطر بعنوان : «أجور خطابات الضمان، الأجر على العمل لا
الضمان».

والثاني من الدكتور حسن عبد الله الأمين الساحت في المعهد الإسلامي للبحوث
وتدريب في لسك الإسلامي للتسمية بحددة، وعموان بحتة : «صبيغة خطاب
اصهار»

جلس

اهتماما

لكل

البدو

متنوعة

انتجت

الموضوع الخامس : أحكام الأوراق النقدية.

وحصصت الجلستان الصاحتان في يوم الثلاثاء (٣/١٠) لموضوع «أحكام
الأوراق النقدية والذهب».

وقدم في هذا الموضوع ثلاثة أبحاث :

الأول بحث : « مقاربة بين الأوراق النقدية والذهب والمفصصة » مقدم من شيخ
مفتي الجمهورية التونسية الشيخ محمد المختار السلامي .

والثاني بحث : « لأوراق المالية وبيع الذهب بالأجل » لشيخ الدكتور إبراهيم فاضل
الدبور الأستاذ المساعد في كلية الشريعة - بغداد .

وللثالث بحث : « الربا » ربا السيئة وروا الفصل » لدكتور عبد المعصم النمر، وريز
الأوقاف المصري السابق .

الاهتمام

كما تم

والإعداد

أخبار

ونص

المشاركة

عملي

حرى

كمسألة

عميم

ثراء في

ومراك

بالاعتد

اهتمام

على أن

الموضوع السادس : الإيجار المنتهي بالتمليك .

وحصصت الجلستان المسائيتان من يوم الثلاثاء لبحث الموضوع الأخير وهو
موضوع : « الإيجار المنتهي بالتمليك » .

وقدم في هذا الموضوع بحثان :

الأول منهما مقدم من الدكتور حسن عبي الشاذلي أساد ورئيس قسم الفقه المغاربي في
كلية لشريعة والقانون بجامعة الأزهر، وعموان البحث : « الإيجار المنتهي بالتمليك
دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي » .

والثاني مقدم من الدكتور عبد الله محمد عبد الله المستشار بمحكمة الاستئناف لعليا
في الكويت. وعموانه : « بحث التأجير المنتهي بالتمليك والصور المشروعة فيه »

وقد سارت الندوة بعون الله على الوجه المرسوم لها طيلة أيامها، وعقدت حسب الخطة في مواعيدها، وكان لندوة ثريا في موضوعاتها، وأدى المشاركون اهتمامهم طهر في امتداد الجلسات وانظامها وقد تقرر تشكيل لجان لصياغة المدونة لكل موضوع تتكون كل لجنة من الباحثين في الموضوع الواحد مع أحد المشاركين في الندوة ويقرر العام، لتوضع تلك الصياغات تحت نظر لجنة لصياغة الهيئة لتوصيات والمقارن، والتي تكونت من ثمانية من العلماء المشاركين في الندوة، وقد انتهت هذه اللجنة إلى الفتاوى الآتية فيما بعد.

وقد شارك في حضور الندوة من غير المدعوين من الخارج عدد من المختصين المهتمين بالفقه أو لاقتصاد الإسلامي، ولا سيما من وزارة الأوقاف وكنية الشريعة. كما سمح خلال الندوة بإسهام بصيغ في النشاط الإعلامي من خلال الصحافة والإذاعة والتلفزيون تسهيلات إيجاد وحدة تليفزيونية في مقر الندوة، كما تم بث أخبار الندوة وتخصيص موضوعاتها أولا بأول من خلال وكالة الأنباء الكويتية (كوأ) والصحف اليومية.

وقد تحللت الجلسات ببدء بعض الاقتراحات من مديري المصرف الإسلامية المشاركين في الندوة لوضع ما تمحلت عنه من فتوى وصيغ شرعية موضع التطبيق لبعض من خلال استكمال الدراسات الميدانية وتشكيل بعض اللجان الفنية، كما جرى تأكيد الحاجة إلى المزيد من هذه الندوات وترشيح بعض المسائل المهمة لبحثها، كمسألة (القنص) و (المصلحة المعتبرة شرعا) و (تعبير قيمة النقود) ما لذلك من حير عظم. ويقع للمصارف الإسلامية، فضلا عن تحلية ما حمل به الفقه الإسلامي من ثراء في مجال المعاملات المالية مع الحرص على إشراك أقسام لاقتصاد إسلامي ومراكزه حسا إلى حب مع الفقهاء المهتمين بقضايا المصارف الإسلامية، ليؤخذ بالاعتبار ما يجري في الواقع، ولتمكين الباحثين فيها من الإلمام الشرعي، وكذلك اهتمام الجامعات ببحث الدارسين على متعة ذلك، وتقديم التسهيلات لهم بالإطلاع على أنشطة المصارف الإسلامية بصورة صحيحة.

التوصيات التي تمخضت عنها الندوة

أولا - التوصيات الفقهية

بشأن خيار الشرط وتطبيقه في معاملات المصارف الإسلامية

(١) أحكام مختارة في خيار الشرط :

- أ - خيار الشرط حق يشت باشتراط المتعاقدين لهما أو لأحدهما أو لغيرهما، يُحوّل من يُشترط له إمضاء العقد أو فسخه خلال مدة معلومة .
- ب - اشتراط الخيار كما يكون عند التعاقد يكون بعده باتفاق العاقدين .
- ج - يتم اشتراط الخيار بكل ما يدل عليه .
- د - يمكن اشتراط الخيار في جميع العقود الدارمة القابلة للفسخ مما لا يشترط القبض صحته، فيمكن اشتراطه في البيع والإجارة مثلا، ولا يسوع اشتراطه في الصرف والسلم وبيع المال الربوي بجنسه .
- هـ - لا يجب تسليم الدليل (المبيع أو الثمن) في عقد البيع شرط الخيار، ولكن يجوز قيام أحد العاقدين أو كليهما بالتسليم طوعية لا سيما بهدف التجربة والاختبار .
- و - يتقل ملك المبيع إلى المشتري (المصرف الإسلامي مثلا) بموجب العقد إذا كان الخيار له وحده .
- ز - بناء المبيع في مدة الخيار يتوقف فيه إلى إمضاء البيع أو فسخه، فإن أمضي كان النماء للمشتري (المصرف) وإن فسخ كان للنائع
- ح - تصرفات المشتري (المصرف الإسلامي) - إذا كان الخيار له وحده من بيع وإجارة وبحو ذلك تعد تصرفات صحيحة باقاة للملك مسقطه للخيار، ولو لم يسبق ذلك التصرف قض المصرف الإسلامي للسلعة ما لم تكن قوتا .
- ط - يسقط الخيار ويصح العقد باتا بمجرد انقضاء مدة الخيار إذا لم يصدر من المشتري (المصرف الإسلامي) فسخ العقد أو التصرف في السلعة .

- ي - لا يشترط قيام المشتري (المصرف) بإعلام السائح بإبرامه للعقد أو فسخه له، لأن السائح بموافقته على جعل الخيار للمشتري حوله صلاحية اختيار الإقصاء أو الفسخ خلال المدة المعينة .
- ك - يصمّم المشتري (المصرف الإسلامي) المبيع إذا قضيه وتلف في مدة الخيار

(٢) تقديم صورتين لخيار الشرط للممارسة :

يمكن تطبيق إحدى الصورتين التاليتين :

الأولى : بناء على رغبة ووعد بالشراء :

- أ - يملئ المصرف الإسلامي رعة من عميله مع وُعد بالشراء، وهو وإن كان لا يبالي - في الواقع - بمصير هذا الوعد، فإن من الضروري الإنشاء على حذية الوعد، تفدياً للدخول في الصفقة بدءاً ثم إلغائها انتهاءً، مما إذا تكرر يحل سمعة المصرف كمستورد .
- ب - يشتري المصرف السدعة الموعود بشرائها مع اشتراط الخيار له (حق الفسخ) خلال مدة معلومة له تكفي عادةً للتوثق من تصميم الواعد على الشراء وصدور إرادته بذلك .
- ج - يضطرب المصرف بواعد بتعميد وعده بالشراء، وإذا اشترى السلعة باعه المصرف إياها، وبمجرد موافقته على البيع يسقط الخيار .

الثانية : المبادرة لتوفير سلع مرغوبة في السوق :

- أ - يشتري المصرف سلعة من الأسواق المحلية أو العالمية مع اشتراطه الخيار (حق الفسخ) خلال مدة معلومة تكفي عادةً للتوثق من وجود راعين يرم معهم عقوداً على تلك الصفقة .
- ب - يحق للمشتري (المصرف الإسلامي) أن يرم عقوداً على تلك الصفقة مع الراغبين في شرائها وبمجرد إتمام العقد يكون منتهى الخيار .

ثانياً : التوصيات الفقهية
بشأن (التأمين وإعادة التأمين)

(٣)

(١) - ضرورة التعاون بين شركات التأمين الإسلامية القائمة ودعمها واحث على التعامل معها .

(٢) - بذل الجهد لإنشاء شركات تأمين إسلامية تفي بحاجة لسوق الإسلامية في مجالات التأمين أو إعادته .

(٤)

(٣) دعوة المصارف والمؤسسات الإسلامية إلى التعاون والإسهام في هذه الشركات ودعمها إنطلاقاً من رسالتها الإسلامية .

(٤) حث شركات التأمين الإسلامية على أن تكون إعادة التأمين منها لدى الشركات الإسلامية لإعادة التأمين ما أمكن ذلك .

(٥) تأكيد ما انتهى إليه مجمع الفقه الإسلامي بحده من عدم إباحة التأمين التجاري بصورته الحالية، وأن الدليل المشروع المتفق على جوازه هو التأمين التعاوني .

(٦) ضرورة تكوين لجنة فقهية - معروفة ببيت التمويل الكويتي، أو غيره - لتقديم توصع صيغة نموذجية لكل من عقد تأسيس ونظام أساسي ووثيقة التأمين،

مؤسسة تأمين إسلامية، وعرض ذلك على أول ندوة لاحقة ومؤسسة إعادة التأمين .

(٥)

ثالثاً - التوصيات الفقهية
بشأن المخارج الشرعية (الحيل الجائزة)

(١) المخارج الشرعية . كل ما يحصل به التخلص من المأثم والحرام، والخروج به إلى الحلال .

(١)

(٢) تبين من الأبحاث التي اشتملت عليها الندوة في موضوع (المخارج الشرعية) ما بدله فقهاء المسلمين من جهود كبيرة في التأليف في هذا الموضوع، بقصد التيسير على المسلمين في معاملاتهم والذين يوردون مخارج شرعية في أمر ما يقترون

أو يتعدون من إصابة الحق بمقدار أخذهم وتقيدهم بالضوابط الشرعية المستمدة من الكتاب والسنة .

- (٣) إن من المتفق عليه أن الشريعة الإسلامية منهج حياة للناس في كل زمان ومكان ، فكان لزاماً على كل باحث أن ينظر في نصوص الكتاب والسنة ليتوصل عن طريق الأدلة والقواعد والمقاصد إلى الأحكام الشرعية ، وينبغي أن يستفيد من المخارج الشرعية ، ولا سيما في التطبيقات العملية في المصارف الإسلامية مع مراعاة الضوابط والمناهج التي سلكها الأئمة الأعلام الذين كتبوا في ذلك .
- (٤) إن المخارج أو الحيل في مجال المعاملات وغيرها تنقسم إلى نوعين : مخارج شرعية (مقبولة) ، ومخارج غير شرعية (مردودة) .

فالأخيرة - وهي الباطلة الذميمة المنهي عنها هي ما هدم أصلاً شرعياً ، أو ناقض مصلحة شرعية معتبرة ، بحيث تكون وسيلة إلى العبث بمقاصد الشارع من إسقاط الواجبات وتحليل المحرمات وقلب الحق باطلاً والباطل حقاً ، وأما المخارج المقبولة شرعاً فهي التي لم تهدم أصلاً شرعياً ، ولم تناقض مصلحة شهد الشرع باعتبارها ويترتب على سلوكها تحقيق مقاصد الشريعة ، من فعل ما أمر الله - واجتناب ما نهى عنه ، وإحياء الحقوق ، ونصر المظلوم ، والانتصاف من الظالم .

- (٥) ينبغي الحذر من التوسع في استخدام باب المخارج حتى لا يكون ذريعة لاستحلال الحرام أو ترك الواجب ولا بد من اعتماد أي مخرج يلجأ إليه في أي تطبيق من لدى المصارف الإسلامية من هيئات الفتوى والرقابة الشرعية فيها .

رابعاً - التوصيات الفقهية بشأن (خطابات الضمان المصرفية)

- (١) الأجر الذي يأخذه المصرف الإسلامي عن إصدار خطابات الضمان يكون مقابل الأعمال التي يقوم بها المصرف لإصدار الخطاب ، وليس مقابل الضمان الذي يوفره هذا الخطاب لعميل المصرف .

الأعمال (٢) الأعمال التي يقوم بها المصرف عند إصدار خطابات الضمان منها ما هو عام يتكرر في كل خطاب، ومنها أعمال إضافية يقوم بها المصرف في بعض حالات إصدار خطابات الضمان، وأنواع الضمانات يمكن أن تكون على النحو المبين فيما يلي .

(أ) خطابات الضمان للأنشطة غير التجارية :

مثل خطابات الضمان المطلوب تقديمها من الطلاب لبعض المعاهد العلمية، أو خطابات الضمان لنوادي السيارات بمناسبة مغادرتها البلاد، أو الخطابات المقدمة لوزارة المواصلات لترتيب هاتف مثلاً، ويقوم المصرف بالنسبة لها بالأعمال الموضحة في البند التالي.

وينبغي للمصرف في مثل هذه الحالات أن يأخذ أقل أجر ممكن لمقابلة التكلفة، ويفضل عمل ذلك مجاناً من قبيل البر.

(ب) خطابات الضمان الابتدائية المطلوبة للتقدم لبعض العطاءات :

للمصرف أن يستوفي أجراً مقابل الأعمال التالية :

- ١ - دراسة حالة العميل المالية وسمعته وإمكاناته .
- ٢ - الجهد والوقت اللذين يبذلهما الموظفون الذين يناط بهم إعداد الخطاب وإجراء القيود الحسابية وما يستهلك من الأوراق والآلات .
- ٣ - مراجعة الخطاب من مدققي الحسابات والتوقيع باعتماد من المسؤولين .
- ٤ - متابعة الخطاب مع الجهة المستفيدة إلى حين انتهاء مدته أو إعادته، وإجراء القيود اللازمة في هذا الشأن .

(ج) خطابات الضمان النهائية المطلوبة لضمان حسن التنفيذ أو الدفعات المقدمة :

يستحق المصرف الأجر على الأعمال السابقة في فقره (ب) بالإضافة إلى أجر عن

الأعمال التالية :

- ١ - دراسة العطاء من جانب الجهات الفنية للاطمئنان إلى مناسبة الأسعار التي تحقق لطالب الخطاب نسبة معقولة من الربح .
- ٢ - دراسة حالة ومركز المستفيد من خطاب الضمان .
- ٣ - إجراء حوالة حق وإعلانها للجهة المحال عليها إذا دعت الحاجة إلى ذلك .
- ٤ - تحصيل الدفعات مقابل المستخلصات التي يتم صرفها من الجهة صاحبة العمل .
- ٥ - متابعة تنفيذ عقد المفاوضة في مختلف مراحله مع الجهة المستفيدة من خطابات الضمان حتى إعادة الخطابات إلى مصدرها .

(د) تمديد خطاب الضمان :

في حالة تمديد خطاب الضمان يقوم المصرف بالاتصال بالمستفيد من الخطاب ودراسة أسباب التمديد وتحرير خطاب بالتمديد يمر بالمراحل المشار إليها في الفقرة (ب) وفي هذه الحالة يستوفي المصرف أجرا يتناسب وجهده فيما قام به من أعمال .

خامساً - التوصيات الفقهية

بشأن (الأوراق النقدية وعلاقتها بالذهب)

- (١) تأكيد ما انتهى إليه مجمع الفقه الاسلامي بجده من أن هذه الأوراق قامت مقام الذهب والفضة في التعامل بيعا وشراء وإبراء وإصداقا، وبها تقدر الثروات وتدفع المرتبات . ولذا تأخذ كل أحكام الذهب والفضة ولا سيما وجوب التناجز في مبادلة بعضها ببعض ، وتحريم النساء (التأخير) فيها .
- (٢) كل عملة من العملات جنس قائم بذاته . . فلا يجوز ربا الفضل فيها عند العقد أو في نهايته ، سواء كانت معدنا أو ورقا إذا بيعت بمثلها أما إذا بيعت عملة بعملة أخرى فلا يشترط في ذلك إلا التقابض .
- (٣) لا يجوز بيع الذهب بالعملات الورقية ، ولا شراء الذهب بها ، إلا يدا بيد .

سادسا : التوصيات الفقهية
بشأن (التأجير المنتهي بالتمليك)

كلما وقع التعاقد بين مالك ومستأجر على أن ينتفع المستأجر بمحل العقد بأجرة محددة بأقساط موزعة على مدد معلومة ، على أن ينتهي هذا العقد بملك المستأجر للمحل ، فإن هذا العقد يصح إذا روعي فيه ما يأتي :

- أ - ضبط مدة الإجارة ، وتطبيق أحكامها طيلة تلك المدة .
- ب - تحديد مبلغ كل قسط من أقساط الأجرة .
- ج - نقل الملكية إلى المستأجر في نهاية المدة بواسطة هبتها إليه ، تنفيذا لوعده سابق بذلك بين المالك والمستأجر .

هذا . . . والندوة تؤكد ما صدر عن مجمع الفقه الإسلامي في هذا الموضوع ضمن (استفسارات البنك الاسلامي للتنمية) .